الخميس 11 كانون الثاني 2024
العدد 5104 السنة الثامنة عشرة
Jeudi 11 Janvier 2024 no 5104 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

ثقافة

إيلون ماسك «يُجزّر» بفلسطين على X

14

حرب غزة «مخيّم صيفي» مقارنةً بلبنان

توقيف عميل قرب منزل بري في بيروت

[8]

محاكمة إسرائيل
الإبادة المكتملة

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

مقترحات قطرية - مصرية جديدة للتسوية

العدو يتخبّط... والمقاومة متمسّكة بوقف النار

بعدما أعلن العدو، رسمياً، انسحاب معظم قواته من شمال قطاع غزة، سُجّلت أمس، اشتباكات بين المقاومين وقوات الاحتلال في بيت حانون وبيت لاهيا، الواقعتين في أقصى شمال القطاع، واللتين تعرّضتا، في المقابل، لقصف إسرائيلي، إضافة إلى جباليا القريبة. كما شهدت المنطقة الواقعة جنوب حي الزيتون، على أطراف

> **عادت الحرارة إلى الخطوط التفاوضية، بعدما شهدت جموداً كبيراً خلال الأسبوعين الفائتين**

المنطقة الوسطى، اشتباكات أيضاً، حيث لا تزال القوات الإسرائيلية موجودة هناك، في إطار حماية عناصرها العاملين في الوسط، ومنع اتصال المقاومين بين الشمال والوسط. كذلك، تستمر العمليات الإسرائيلية في المنطقة الوسطى من القطاع، وتحديداً في مخيّمات البريج والمغازي شرق شارع صلاح الدين، والنصيرات والزوايدة غربيّه. أما في الجنوب، فلا تغيّرات كبرى في الخارطة الميدانية في منطقة خان يونس، حيث تواجه قوات الاحتلال مقاومة شرسة هناك، فضلاً عن كون الجيش الإسرائيلي يعمل في هذه المنطقة بطريقة مختلفة عن تلك التي عمل بها في الشمال، حيث يعتمد جنوباً على المعلومات الاستخبارية، ويبحث عن الأهداف الدسمة، من مثل الأنفاق والأسرى وقادة المقاومة. ولذلك، يعمل بوتيرة نيران أقلّ، وبتخطيط وحذر أكبر. واعترف رئيس الأركان الإسرائيلي، هرتسي هاليفي، أمس، بأن «القتال في غزة معقّد، وهناك عدو استعدّ منذ فترة طويلة بشكل منظّم»، مشيراً إلى أن «هذا قتال طويل يشمل العديد من الجبهات ويتضمّن الكثير من التحديات».

وإذا كان العدو يريد تحقيق هدفين في وقت واحد: استعادة الأسرى، والقضاء على حركة «حماس»، فإنه يقف أمام «معضلة» عنوانها أن «حماس» لن تسلّم الأسرى، ثم تنتظر «القضاء» عليها، وهذا يُفضي إلى تحوّل كلّ من الهدفين إلى نقيض للآخر تلقائياً، علماً أن «حماس» تصرّ على أن تحقّق وقف إطلاق النار كاملاً، قبل إجراء صفقة تبادل. والكباش بين الجانبين، في الميدان وفي التفاوض، يدور في جوهره حول هذه النقطة بالذات، حيث تحاول الحركة أن تقول للإسرائيلي: استمرار الحرب يعني موت جميع الأسرى، لكنه لا يعني بالضرورة القضاء على المقاومة، بينما يحاول العدو القول إن استمرار الضغط العسكري، يدفع إلى تحرير الأسرى، كلهم أو بعضهم، ويمنح إسرائيل تقدّماً على طريق «القضاء» على «حماس».

في هذا الوقت، عادت الحرارة إلى الخطوط التفاوضية، بعدما شهدت جموداً كبيراً خلال الأسبوعين الفائتين. ومن المعلوم أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، كان قد وجّه فريقه الحكومي بممارسة ضغوطات على قطر، لتحريك ملف التفاوض حول الأسرى، قبل أيام، وهو عبّر عن امتعاضه من عدم تقدّم المفاوضات، ومما اعتبره برودأ قطرياً. كذلك، أوصى نتنياهو فريقه، بمنح مصر مساحة أكبر في التفاوض، فيما يستفيد هنا من حالة أشبه بالتسابق بين القطريين والمصريين، حول من يأتي بالصيغة الأفضل للصفقة الممكنة. وبناءً عليه، اتصل المصريون بالفصائل الفلسطينية، قبل يومين، وطلبوا الاجتماع بقياداتها في القاهرة خلال وقت قصير، وأعلموها بوجود مقترح إسرائيلي «معدّل»، في حين طلب الفلسطينيون توضيحات حول التعديلات المزعومة. وبحسب معلومات «الأخبار»، لم تصل هذه التوضيحات بعد، والتي على أساسها سيُتخذ قرار التوجّه إلى القاهرة من عدمه. أما قطرياً، فقد أرسل المسؤولون في الدوحة، إلى تل أبيب، خلال اليومين الماضيين، مقترحاً جديداً أيضاً، وتولّى الإسرائيليون تسريب جزء من فحواه، بينما التزم القطريون الصمت حياله. وبحسب وسائل الإعلام العبرية، فإن المقترح القطري الجديد يتضمّن «إبعاد قادة حركة حماس» الحاليين من قطاع غزة، وتبادلاً للأسرى على أساس «إنساني» في المرحلة الأولى، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من كامل القطاع في المرحلة الأخيرة.

في المقابل، نقل الكاتب الإسرائيلي باراك رافيد، في موقع «واللا»، عن مسؤولين إسرائيليين، قولهم إنه «لا يوجد تغيير كبير في المقترحات المقدّمة من قطر ومصر حول صفقة تبادل جديدة»، وإن «المعضلة الحقيقية التي يجب على حكومة الحرب أن تقرّرها، هي ما إذا كانت إسرائيل مستعدّة لوقف الحرب مقابل الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين». وكان رئيس «الموساد»، ديفيد برنياع، تولّى إطلاع أعضاء «كابينت الحرب» على الاقتراحات الجديدة للصفقة، مساء أمس، فيما لم يمض وقت طويل، حتى أعلنت قناة «كان» العبرية، أن «هنالك أغلبية مطلقة في مجلس الوزراء الإسرائيلي ضدّ المقترح القطري»، ناقلة عن مصدر في المجلس قوله إن هذا المقترح «مضيعة للوقت». كما تحدّث صحافيون إسرائيليون بنوع من السخرية، عن أنه «من يظنّ أن السنوار أو الضيف، سيوافقان على مقترحات للنفي خارج غزة، فهو لا يعرف السنوار ولا الضيف ولا حتى يعرف حماس».

ومن بيروت، كان القيادي في حركة «حماس»، أسامة حمدان، يعلن صراحة أن «أسرى العدو لن يعودوا، ما لم يُستجب لشروط المقاومة، وأوّلها وقف العدوان». وأكّد حمدان أن «حكومة الاحتلال تمارس تدليساً بشأن ما يتمّ تداوله عن المبادرات بهدف تهدئة الشارع (الإسرائيلي)»، مضيفاً أنه «لا مبادرات، ما لم يتمّ الحديث عن وقف كامل للحرب». وتطرّق حمدان الى «فكرة نزع سلاح المقاومة»، معتبراً أنها «ساذجة ولا تراعي حقائق الأمور». وأشار، في ردّ واضح على ما تداوله الإعلام الإسرائيلي، إلى أن «الحديث عن خروج المقاومة ومغادرتها (القطاع) مجرّد وهم»، مؤكداً أن «الوضع في غزة أعقد وأفضل مما يظنّه الاحتلال».

إلى ذلك، اختُتمت، مساء أمس في مدينة العقبة الأردنية، القمة الثلاثية التي جمعت الملك الأردني عبدالله الثاني، والرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي، والفلسطيني محمود عباس، والتي تعدّ الأولى للمسؤولين الثلاثة منذ بداية العدوان على غزة. وجدّد هؤلاء، خلال القمة، رفضهم لأي خطط إسرائيلية لتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أكّدوا رفضهم الفصل بين غزة والضفة، محذّرين من محاولات إعادة احتلال أجزاء من القطاع، أو إقامة مناطق آمنة فيه.

(الأخبار)

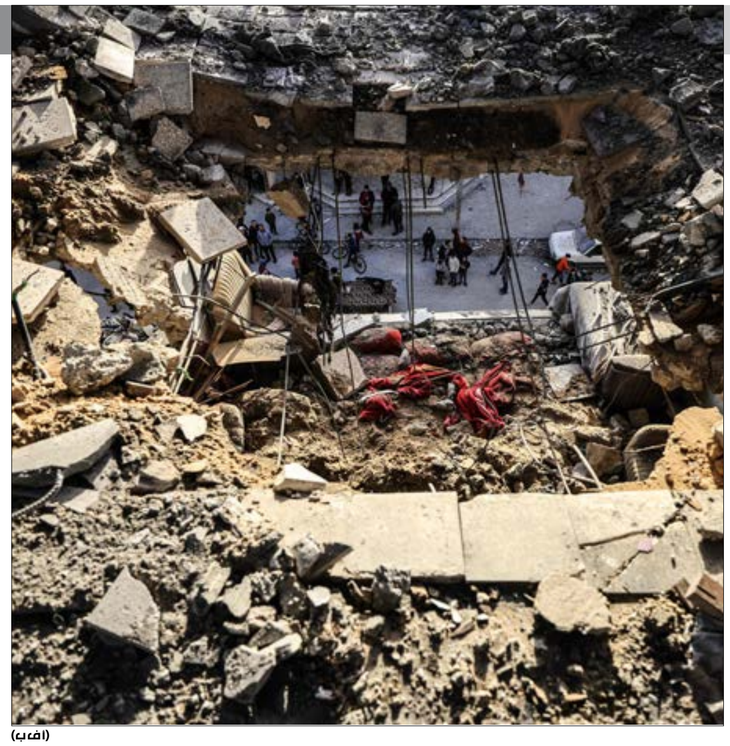

(أ ف ب)

بلينكن في رام الله: الأولوية لتسكين الضفة

رام الله ـ أحمد العبد

على جري العادة، أدار رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ظهره لكل الدعوات الشعبية والسياسية، إلى رفض استقبال وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، الذي حطّ في مقر المقاطعة ظهر أمس، وسط انتشار أمني كثيف. ويأتي ذلك فيما لا يزال بلينكن، في زيارته الخامسة منذ بدء الحرب، يثبت كونه أكثر مسؤولي إدارته دعماً للعدوان، ورفضاً لوقفه، وتبريراً لجرائم

> **يبدو أن وضع السلطة الداخلي، والذي يحظى باهتمام الإدارة الأميركية، كان جزءاً من مباحثات بلينكن مع نتنياهو**

الإبادة المرتكبة في غزة، وهذا ما ظهر جليّاً في اتهامه المقاومة الفلسطينية بالتمركز بين المدنيين، في ما يشكل تحدياً للرأي العام الدولي، ومواقف المؤسسات الحقوقية والإنسانية، التي التقت على إدانة جرائم القتل الجماعي الإسرائيلية.

في المقابل، وفيما تتّخذ سلطة رام الله موقف المتفرج منذ السابع من أكتوبر، في انتظار ما ستسفر عنه الحرب من نتائج، متماهية مع موقف ما يُسمّى «الاعتدال» العربي، ومتجاهلة شراكة واشنطن في العدوان على غزة، فإن ما حمله بلينكن في جعبته لعباس لم يتعدّ ما نوقش في زياراته الأربع السابقة. ولعلّ أهم ما فيه طلب استمرار السلطة في ضمان الهدوء في الضفة الغربية، خاصة في ظل التقديرات الأمنية الإسرائيلية بأن الضفة على شفا الانفجار، إلى جانب التشديد على إجراء السلطة إصلاحات كبيرة في هيئاتها ومؤسساتها الإدارية والأمنية، بما يمكّنها من لعب دور مستقبلي في قطاع غزة. وفي هذا الإطار، تسعى الولايات المتحدة إلى تليين الموقف الإسرائيلي الرافض لتولي السلطة أي مسؤولية في القطاع، من خلال إدراج هذا الدور في إطار آلية تشترك فيها أطراف دولية وإقليمية، وهو ما قاله بلينكن، الثلاثاء الماضي، إن «السعودية والأردن وقطر والإمارات وتركيا ستبحث المشاركة في اليوم التالي»، الأمر الذي عرضه على كل من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وعباس. ونقلت وسائل إعلام عن بلينكن، قوله إن «زعماء هذه الدول اتفقوا على العمل لجهود مساعدة غزة في الاستقرار والتعافي ورسم مسار سياسي مستقبلي، وهم مستعدون لتقديم الالتزامات اللازمة لاتخاذ القرارات الصعبة وتحقيق كل هذه الأهداف».

من هنا، يبدو أن وضع السلطة الداخلي، والذي يحظى باهتمام الإدارة الأميركية، كان جزءاً من مباحثات بلينكن مع نتنياهو، وخاصة ضرورة تحويل أموال المقاصّة إلى السلطة، حتى تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه المواطنين، والقيام بكل المهمات والأدوار المطلوبة منها، خاصة في ظل المخاوف من وقوع انتفاضة ثالثة، وتدهور الوضع الاقتصادي، والمترافق مع تصعيد عسكري إسرائيلي غير مسبوق. وبحسب الوكالة الفلسطينية الرسمية، فإن عباس شدّد، خلال اجتماعه مع بلينكن، على رفض تهجير أي فلسطيني سواء في غزة أو الضفة، وضرورة وقف إطلاق النار، مؤكداً أن القطاع جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، وداعياً إلى الإفراج عن أموال المقاصّة فوراً. أما الخارجية الأميركية فقد ذكرت أن بلينكن أكّد لعباس دعم الولايات المتحدة إجراءات ملموسة لإقامة دولة فلسطينية، وبحث معه إجراء إصلاحات إدارية في السلطة.

وكانت تظاهرة شبابية خرجت في وسط رام الله تنديداً بزيارة بلينكن، وتوجّهت إلى مقر الرئاسة، لكن الأجهزة الأمنية حالت دون وصولها إليه وتصدّت لها، لتندلع مشادّات بين الجانبين تخللها اعتقال الأمن لعدد من المشاركين. واعتبر المتظاهرون أن الزيارة تهدف إلى تأمين الدعم لإسرائيل لمواصلة عدوانها، وأن حديث بلينكن عن الوضع الإنساني لسكان غزة أو حرصه على زيادة كمية المساعدات إلى القطاع، حديث زائف. كذلك، طالب المشاركون القيادة الفلسطينية باتخاذ موقف حاسم إزاء العلاقة مع الولايات المتحدة، معتبرين أن الأولوية يجب أن تكون للعمل على فتح حوار وطني داخلي شامل يفضي إلى تحقيق الوحدة.

وفي السياق، قالت عضو المكتب السياسي لـ«حزب الشعب»، عفاف عطاشة، في حديث إلى «الأخبار»، إن التظاهرة الغاضبة تحمل رسالتين؛ الأولى إلى «الإدارة الأميركية بأنه «غير مرحّب بها، كونها شريكة في الإبادة الجماعية في قطاع غزة»، مشيرة إلى أن «بلينكن في كل مرة يأتي فيها إلى المنطقة، يجدد الضوء الأخضر للاحتلال لارتكاب المزيد من جرائمه». أما الرسالة الثانية، بحسب عطاشة، فهي «موجّهة إلى القيادة الفلسطينية بأن عليها أن ترتقي إلى مستوى التضحيات الجسام، وأن تتوحّد في الذهاب إلى عملية سياسية موحّدة، لا تقتصر فقط على إخراج الأسرى وإعادة إعمار غزة، بل تستطيع إنهاء الاحتلال للأبد».

من جانبه، قال الناشط جمال جمعة، لـ«الأخبار»، إن المشاركين في التظاهرة «قرّروا التوجه إلى المقاطعة كونها استقبلت أحد مهندسي الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والذي يستمر في التآمر على القضية الفلسطينية، ويحاول خلق بدائل عميلة لقيادة الشعب الفلسطيني». وأضاف جمعة أنه «من المفترض أن لا يتم استقبال بلينكن هنا في رام الله، ورسالة الناس هي رفض استقبال مجرم يرتكب إبادة جماعية بأسلحته وغطائه السياسي ودعمه لحكومة الاحتلال الفاشية».

تصدّت الأجهزة الأمنية لتظاهرة شبابية خرجت في وسط رام الله (أ ف ب)

أميركا تقنّن ضغوطها مع إسرائيل... حتى استعادة الأسرى

يحيى دبوق

أنهى وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، زيارته الخامسة إلى إسرائيل منذ بدء الحرب على قطاع غزة، من دون أن يتلقّى أجوبة على سلّة الأسئلة التي حملها إلى تل أبيب، وفي المقدمة سؤال المخرج السياسي للحرب، بعد انتقال العملية البرية إلى المرحلة الثالثة. ولم يُعد التباين بين الولايات المتحدة وإسرائيل محلّ خلاف، بل هو قائم وبيّن؛ إذ إن واشنطن مهتمّة بإرساء ترتيبات سياسية وأمنية تتّسق مع إستراتيجيتها التي كانت تعمل عليها في المنطقة وتغرملت نتيجة الحرب، فيما تل أبيب تتداخل لديها المصلحة العامة لـ«الدولة» بالمصالح الشخصية لمسؤوليها، وتعتمد رؤية أضيق بكثير ممّا لدى حليفتها، وتدفع الإستراتيجية المُشار إليها، والتي تقوم على تشكيل حلف عسكري وأمني وسياسي بقيادة إسرائيل والسعودية في وجه الأعداء المشتركين، إلى أسفل سلّم أولوياتها، في مرحلة باتت فيها الحرب نفسها مأزقاً أكثر من كونها خياراً لتحقيق المصالح.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن الحرب استنفدت نفسها، وباتت تستلزم من إسرائيل أن تتطلّع إلى ما يليها، ليس ربطاً بصورة الكيان ومكانته وقدرة ردعه وأهدافه الخيالية فقط، بل أيضاً أخذاً في الحسبان المصالح الإستراتيجية الأكثر شمولية وأهمية للتحالف الأميركي - الإسرائيلي، بدلاً من مواصلة الرهان على قتال بات عقيماً. في الوقت نفسه، تدرك واشنطن أن بنيامين نتنياهو محكوم بشركائه الفاشيين، وكذلك خشيته من مساءلته سياسياً وقضائياً لدى انتهاء الحرب. مع هذا، لا ترفع الولايات المتحدة من مستوى ضغوطها على إسرائيل إلى الحدّ الذي يضرّ بهذه الأخيرة، مكتفية بالاصطفاف إلى جانب حليفتها، ومطالبة الجانب الفلسطيني بأثمانٍ لقاء وقف الحرب.

على أنّ واحدةً من أهمّ المسائل التي لا تزال تثقل على الجانبين، هي إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، والذي يدفع جيش الاحتلال إلى مواصلة الحرب ما أمكنه ذلك، وإن من بُعد مع استكمال الدخول في المرحلة الثالثة من العملية البرية، في حين تدرك واشنطن أن الانتقال إلى اليوم الذي يلي مستعص من دون استعادة هؤلاء. ومن هنا، يُفهم موقف الولايات المتحدة الرافض لوقف إطلاق النار من غير إبرام صفقة تبادل أسرى كاملة بين دولة الاحتلال وحركة «حماس»، بما يمكّن واشنطن من تفعيل ضغطها أكثر على تل أبيب، بالتناسب مع مصالحها الإقليمية. ورغم كلّ الإحباط الأميركي من نتنياهو، الذي لا يُنظر إليه في الولايات المتحدة بـ«عين الرضا»، فإن الأخيرة ستستمرّ في دعم إسرائيل، ليس لأنها معنيّة بمصالح حليفتها فقط، بل ربطاً باعتبارات مصالحها هي في الإقليم، والتي ستتضرّر بما لا يمكن تعويضه في حال انكسار الكيان في هذه الحرب. ولسوء حظّ واشنطن، فإن هذا العامل حاضر أيضاً لدى صاحب القرار الإسرائيلي، الذي يبلور أقواله وأفعاله، في جزء منها، بناءً عليه.

بناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنه رغم خلافاتهما، تتفق واشنطن وتل أبيب على اشتراط أن يكون وقف إطلاق النار مسبوقاً بصفقة تبادل كاملة للأسرى، فيما حركة «حماس»، التي ازدادت تمسّكاً بمطالبها نتيجة فشل الخيارات العسكرية الإسرائيلية، لا يخفيها «تبييض» السجون والمعتقلات، بل لديها اشتراطاتها بخصوص «اليوم التالي». يعني كلّ ذلك أن الجانبين دخلا الطور الأخير من الحرب، التي باتت تتميز بأن القتال فيها يأتي خدمة للمطالب المذكورة، إذ يعمل كلٌّ من الطرفين على تليين مواقف الآخر، عبر القتال، بما يؤدي إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة على طاولة التفاوض غير المباشر. إلّا أنه خلافاً لما كانت تخطّط له إسرائيل من انتقال من عمليات عالية الكثافة إلى أخرى منخفضة الكثافة في المرحلة الثالثة من الحرب، فإن هذه الأخيرة ستتّسم بضغط عالٍ في الميدان؛ إذ إنها بالنسبة إلى المقاومة ستكون هي المرحلة الأخيرة أيضاً.

لا أصداء لعروض التطبيع

تل أبيب في مكان آخر

حسين إبراهيم

عندما تتحدّث إسرائيل عن تطبيع العلاقات مع عدد من الدول العربية، بخاصة الخليجية، بصفته مكسباً لها، فإن المقصود هو أن يكون هذا التطبيع مجانياً أو شبه مجاني، ولا يكون مشروطاً خصوصاً بحلّ مع الفلسطينيين. أما إذا كان الحلّ الفلسطيني أحد شروطه، فإنه لا يعود يساوي قيمة الحبر الذي كُتب به. ولمن يتذكّر، تتضمّن «المبادرة العربية للسلام» التي كانت سعودية قبل أن تتبنّاها «القمة العربية» في بيروت عام 2002، عرضاً يقضي بتطبيع كلّ الدول العربية مع إسرائيل، مقابل إقامة دولة فلسطينية على 22% من مساحة فلسطين التاريخية فقط، ولكن إسرائيل لم تتردّد لحظة واحدة في الرفض الفوري لهذا العرض. وهي إذا نظرت اليوم إلى الخلف، ستجد أنها كانت محقّة في رفضها؛ فالعرب الراغبون في التطبيع، منذ ذلك الحين، ما فتئوا ينزلون تحت سقف المطلب المذكور كثيراً، كلّما كانت هناك مناسبة لإعادة البحث في «حلول» للصراع العربي - الإسرائيلي. يوحي ما تقدّم بأن التطبيع هو حاجة لبعض الأنظمة العربية، وتحديداً الخليجية، أكثر منه حاجة إسرائيلية. ولذا طبّعت الدول الأربع التي انضمّت إلى «اتفاقات أبراهام»، وهي الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، بلا أيّ مقابل في ما يتعلّق بالفلسطينيين. وحتى الدول التي تبحث عن ثمن، وتعتقد أنها تستطيع استخراج مثل هذا الثمن، كالسعودية التي انخرطت في مسار تطبيع سري، لا علاقة لما تطلبه بفلسطين، وإنما بالتوصّل إلى اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة، يعيد صياغة مفاهيم الحماية الأميركية والغربية لنظام محمد بن سلمان في السنوات المقبلة، ويساعده في أداء دور أكبر يرسمه لنفسه في الإقليم والعالم. وآخر تلك العروض، كان ذلك الذي حمله وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى إسرائيل، قبل يومين، في نهاية جولة على دول عدة في الشرق الأوسط، ومفاده أنّ السعودية ما زالت مهتمة بالتطبيع بعد حرب غزة، مع ملامح مشروع مصمّم لطمأنة العدو إلى أنه لن يكون بعد الحرب مهدّداً من القطاع، عبر تولّي أربع دول عربية هي المملكة والإمارات وقطر والأردن إعادة إعمار غزة بعد الحرب. وإعادة الإعمار تعني هنا «اليوم التالي»، أي إعادة تشكيل القطاع على أساس لا يهدّد العدو. والسفير السعودي في لندن، خالد البندر، أكد بالفعل اهتمام بلاده بالتطبيع بعد الحرب، ولكن ما ذهبت إليه وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، من أن السعودية دعمت إسرائيل في حرب غزة، وبالتالي استحقت رفع الفيتو عن بيعها مقاتلات «يوروفايتر»، يكشف المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الرياض للحصول على ما تريد.

حقن الدم الفلسطيني ووقف الدمار لم يكونا أبداً أولوية على جدول أعمال دول التطبيع، ولا سيما السعودية، التي لم تترك إجراءً إلّا واتخذته لتوضيح موقفها المتقدّم، من تغطية وسائل إعلامها التي تعكس لهفة لتحقيق إسرائيل منجزات على الأرض، إلى منع الدعاء لأطفال غزة في مساجد المملكة. ربما قطر تختلف مع الدول الأخرى المشار إليها في مشروع إعادة إعمار القطاع، في النظرة إلى الآثار الكبيرة لما يجري على شعبية الأنظمة في الخليج، لأنها تتبنى سياسة خارجية تأخذ الحقائق في الحسبان. لكن تصوّر كلّ تلك الدول لما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية - الإسرائيلية في المستقبل، لا يختلف كثيراً في ما بينها. أما لماذا يصرّ العرب على التطبيع رغم شلال الدماء في غزة؟ فلأنهم يخافون من انتصار المقاومة أكثر ممّا تخاف منه إسرائيل، ويخشون المخاطرة بهزيمة الأخيرة أكثر ممّا تخشاها حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية. بكلام آخر، إن بعض الأنظمة العربية حريصة على إسرائيل إلى درجة محاولة حماية الكيان من نفسه.

في المقابل، لم تُظهر إسرائيل أيّ اهتمام بالعرض العربي - الأميركي الجديد. ذلك أن إنهاء الحرب على غزة اليوم، يعني انتصار المقاومة الفلسطينية. كما أن تل أبيب، التي اعتادت هزم الجيوش العربية بالجملة، لا تقبل أن تُعيش في «ذلّ» الحاجة إلى ترتيبات عربية تحميها من المقاومة الفلسطينية، هذا إذا سلّمنا بأنه يمكن لعرب التطبيع التحكّم في ما ستكون عليه غزة بعد الحرب، عبر تمويل إعادة الإعمار. فذلك يتعارض مع الفلسفة التي قامت عليها الدولة، والتي تقول إن قوتها وحدها الضامنة لبقائها، لا سيما حين تجد نفسها أمام التحدّي الماثل أمامها اليوم والذي لم يسبق لها أن واجهته. بالنتيجة، إسرائيل في مكان آخر. لا بل ما زالت تمني النفس بترحيل سكان القطاع إلى خارجه ولو استغرق هذا الأمر وقتاً، رغم المعارضة الأميركية المعلنة لمثل هذا التغيير الجوهري في بنية الشرق الأوسط التي ترعاها أميركا.

آخر العروض التطبيعية العربية حمله بلينكن إلى إسرائيل قبل يومين (أ ف ب)

طوفان الأقصى

إسرائيل أمام «العدل الدولية» الإبادة المكتملة

خضر خروبي

تواجه إسرائيل، خلال الأسبوع الجاري، امتحاناً دبلوماسياً محرجاً، إذْ ليس بالضرورة صعباً، أمام «محكمة العدل الدولية»، وهي أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة، على خلفية دعوى تقدَّمت بها جنوب أفريقيا، تتَّهم كيان الاحتلال بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، في خطوة قانونية هي الأولى من نوعها منذ بدء الحرب. الدولة الأفريقية، وهي طرف موقّع على «اتفاقية منع الإبادة الجماعية» أسوة بإسرائيل، سبق أن استدعت دبلوماسيّيها من تل أبيب بسبب العدوان على غزة، قبل أن تتقدّم بشكوى أمام «الجنائية الدولية»، خلال شهر تشرين الثاني الماضي، للتحقيق في ممارسات الاحتلال في القطاع، طالبت أخيراً في شكواها أمام «العدل الدولية» بإلزام العدو بوقف حربه ضدّ الفلسطينيين، علماً أن إسرائيل ليست من الموقّعين على اتفاقية «الجنائية الدولية» المعروفة بـ«نظام روما الأساسي»، والتي تُعنى بالادّعاء على شخصيات يشتبه في تورّطها بارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك الإبادة الجماعية، والجرائم ضدّ الإنسانية، خلافاً لمحكمة العدل، المعنية بالنزاعات بين الدول.

وإذا كان البعض يرى في موافقة تل أبيب على المثول أمام «العدل الدولية»، وانتدابها رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية السابق، القاضي أهارون باراك، لتمثيلها لدى المحكمة، سابقة غير مألوفة في إظهار إسرائيل، ولو من حيث الشكل، «احتراماً» لأعراف وقوانين «المجتمع الدولي»، فإنّ آخرين يضعونه في سياق سياسة التضليل وقلب الحقائق التي دأب القادة الإسرائيليون على انتهاجها منذ بدء الحرب؛ ولا سيما أن شخص باراك في ذاته، يشكّل استثماراً سياسياً ودعائياً في «ميثولوجيا المحرقة» بغرض استعطاف الرأي العام العالمي، وتحديداً الغربي منه، ذي «الحساسية المفرطة» حيال المسائل المتعلّقة بـ«معاداة السامية»، التي باتت مرادفاً لأيّ خطاب معادٍ لإسرائيل. وليس أدلّ على انتهاجها تلك السياسة، أكثر من إصرار حكومة بنيامين نتنياهو على أن اتهامات بريتوريا، بما في ذلك الاتهام بالاستخدام العشوائي للقوّة، والتهجير القسري للسكان، والواقعي. وفي حين شبّه رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، معاملة إسرائيل للفلسطينيين بنظام الفصل العنصري (السابق في بلاده)، منتقداً المجتمع الدولي الذي «وقف عاجزاً حيال الغارات الجوية المكثّفة» على المدارس والمرافق الصحية والأطقم الطبية والإغاثية وسائر المنشآت المدنية، ردّ الجانب الإسرائيلي باتهام بريتوريا بالتعاون مع «منظمة إرهابية تدعو إلى تدمير إسرائيل»، في إشارة إلى حركة «حماس».

اختيار باراك: «تمثيل دور الضحية» نهج إسرائيلي

عملاً بأحكام الاتفاقية، والتي تقضي بانتداب قاضيَين إضافيَين لتمثيل طرفي النزاع، ضمن هيئة المحكمة، إلى جانب القضاة الخمسة عشر، الذين يؤلّفون هيئة المحكمة الأصيلين، أثار وقوع اختيار حكومة الاحتلال على القاضي أهارون باراك، لهذه الغاية، انتباه المتابعين، بعد أنباء أولية كانت ترجّح فرضية تكليف أحد القضاة الأميركيين بتلك المهمّة. وفي هذا الصدد، يشير أستاذ القانون

> **تُثار تساؤلات جدّية حول مدى إمكانية نجاح الشكوى في دفع إسرائيل إلى وقف الحرب في غزة**

ورئيس برنامج الأمن القومي والقانون في «معهد الديموقراطية في إسرائيل»، أميحاي كوهين، إلى أن استعانة حكومة نتنياهو بباراك، تُعدّ ملحوظة لسببَين: الأول، هو نية الأخيرة إرسال رسالة مفادها «أنها تأخذ الشكوى المقدّمة ضدّها على محمل الجدّ، وأنها بصدد القيام بكل ما في وسعها لإنجاح مساعيها» في رد الدعوى وإثبات بطلانها، فيما يتّصل الثاني بمحاولتها الاستفادة من نجاح باراك في تسويق نفسه كـ«شخصية مستقلّة»، على نحو يدفع عنه التهم التي قد توجَّه إليه من قِبَل الداخل والخارج، على أنَّه «مبعوث للحكومة الإسرائيلية»، في إشارة إلى تخوّف نتنياهو من تضاؤل حماسة حلفائه الغربيين لدعم ائتلافه الحكومي وممارساته في غزة. ومن جهته، يقول الصحافي الإسرائيلي، عميت سيجال: «بما أنّ الدعوى القضائية مبنيّة على ادّعاء بالإبادة الجماعية، وهو مفهوم تطوّر في القانون الدولي بعد المحرقة، فإن تعيين أحد الناجين من المحرقة يُعدّ أمراً على درجة من الأهمية» في هذا السياق.

شبّه رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، معاملة إسرائيل للفلسطينيين بنظام الفصل العنصري (أ ف ب)

«العدل الدولية»: تحدّي الفاعلية

وفيما سيتمّ البدء بجلسات الاستماع اليوم الخميس، على أن تستمر غداً الجمعة، تُثار التساؤلات حول مدى إمكانية نجاح الشكوى في دفع إسرائيل، في ضوء تمتّعها بغطاء دبلوماسي وعسكري أميركي منقطع النظير، إلى وقف الحرب في غزة. ذلك أن قرارات المحكمة، وإنْ كانت ملزمة قانوناً، إلّا أنه لا يتمّ احترامها غالباً لاعتبارات سياسية، أساسها التوازنات الدولية التي تخضع لها كلّ هيئات الأمم المتحدة، و«العدل الدولية» ضمناً، وهذا ما حدث مثلاً لدى اعتماد المحكمة، في آذار 2022، قراراً يدعو روسيا إلى وقف الأعمال العدائية في أوكرانيا، الأمر الذي تجاهلته موسكو. وفي ظلّ ترجيح إصدار حكم مؤقت من جانب المحكمة في غضون أسابيع، في انتظار قرار نهائي قد يستغرق سنوات، تؤكد المديرة المساعدة لـ«برنامج العدالة الدولية» في منظمة «هيومن رايتس ووتش»، بلقيس جرّاح، أنّ القضية المرفوعة من قِبَل جنوب أفريقيا «توفّر فرصة مهمّة لمحكمة العدل الدولية من شأنها أن تسمح لها بالتدقيق في تصرّفات إسرائيل في غزة، وفقاً لأحكام اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام 1948»، موضحةً أن الدولة الأفريقية «تتطلّع إلى الحصول على إجابات واضحة وحاسمة حول ما إذا كانت إسرائيل ترتكب إبادة جماعية ضدّ الشعب الفلسطيني». وتعرب الجرّاح عن أملها في أن تعطي الشكوى «دفعاً إضافياً أكبر على المستوى الدولي لجهود إحقاق العدالة بصورة محايدة، ونزيهة، سواء أمام «الجنائية الدولية»، أو غيرها من الهيئات (الدولية القضائية)».

إسناد عالمي للدعوى الجنوب أفريقية: دعم إسرائيل هو «الاستثناء»

قبيل جلسات الاستماع أمام «محكمة العدل الدولية» في لاهاي، والتي تقرّر عقدها اليوم وغداً، استجابة للدعوى التي تقدّمت بها جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل، بتهمة ارتكاب إبادة جماعية في غزة، بدا لافتاً التأييد الذي حظّيت به الدعوى الجنوب أفريقية، من شريحة واسعة من الدول حول العالم. تأييدٌ جعل «الاستنكار» الإسرائيلي المتكرّر،

> **بدت غواتيمالا من أشد المدافعين عن الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة**

وعدم تأييد بعض الدول، الدعوى، وما تبع ذلك من «استخفاف» أميركي بالعقول - ولا سيما بعدما سارع البيت الأبيض إلى اعتبار الاتهامات «غير ذات أساس من الصحة»، مشيراً إلى أنّ واشنطن «لم ترصد أيّ أعمال إسرائيلية تصنَّف كإبادة جماعية» - يبدو كأصوات «شاذة». وفي مؤشر جديد إلى وصول شعبية إسرائيل إلى مستوى متدنٍ غير مسبوق عالمياً، أفيد بأن أيّ دولة في «الجمعية العامة للأمم المتحدة» لم تدافع، أمس، في أثناء جلسة لبحث مسألة الاستخدام لحقّ النقض من قبل الولايات المتحدة في مجلس الأمن، في 22 كانون الأول الماضي، ضد الاقتراح الروسي الذي طالب بإجراء تعديل على مشروع القرار المتعلق بغزة آنذاك، عن «الفيتو» الأميركي، «ولم تضمن» أيٌّ منها أن إسرائيل تمتثل للقانون الدولي، كما لم تعترض أيّ جهة بعد على الدعوى التي تقدّمت بها بريتوريا.

وإذا كانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، من أول المرحّبين بالدعوى، إذ حثّت، في بيان، «محكمة العدل الدولية» على «الاستجابة بسرعة لطلب الأصدقاء في جنوب أفريقيا»، باتّخاذ إجراءات مؤقتة وعاجلة لمنع الإبادة الجماعية، عبر إصدار قرار بوقف إطلاق النار في غزة، فقد أعربت «منظمة التعاون الإسلامي» عن دعمها للخطوة، مؤكدة أنّ ما تقترفه قوات الاحتلال من قتل لعشرات الآف الفلسطينيين (غالبيتهم من النساء والأطفال)، وتدمير للمباني والمؤسسات التربوية والصحية، وغير ذلك من الممارسات التعسفية، «يشكّل في مجمله جريمة إبادة جماعية». بدورها، رحّبت ماليزيا بخطوة بريتوريا، مؤكدةً، في بيان صادر عن وزارة خارجيتها، أنّ اتّخاذ إجراءات قانونية بحقّ إسرائيل، يُعدّ بمنزلة «خطوة ملموسة، وفي الوقت المناسب»، لمحاسبتها على جرائمها. كما دعت، بصفتها دولة مشاركةً في «اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية»، إسرائيل إلى «الوفاء بالتزاماتها أمام القانون الدولي، ووقف جرائمها بحقّ الفلسطينيين»، مشدّدةً أيضاً على ضرورة التوصّل إلى حلّ طويل الأمد، يعطي الفلسطينيين «دولتهم المستقلّة، وفقاً لحدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمتها». كذلك، دعمت دول أخرى، من بينها تركيا، الدعوى، إذ اعتبرت الأخيرة أنه لا يمكن أن يمرّ قتل أكثر من 22 ألف مدني «من دون عقاب»، معربةً عن أملها في أن يتمّ استكمال عملية المحاكمة «في أسرع وقت ممكن»، فيما أعلن الأردن، على لسان وزير الخارجية، أيمن الصفدي، أنه «سيقدّم مرافعة قانونية للمحكمة» في هذا الصدد.

بعض أقرب حلفاء إسرائيل يتجنّبون التعبير بشكله مباشر عن معارضتهم الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا (أ ف ب)

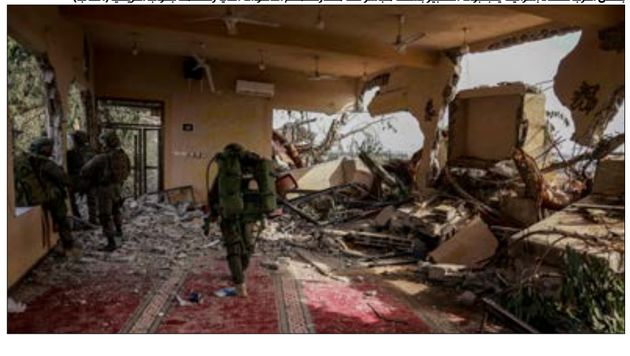

ومن خارج دائرة الدول العربية والإسلامية، قال الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولاس دي ريفيير، إن باريس تدعم بقوّة قرارات «المحكمة الدولية»، معلناً أنّها ستنتظر صدور القرار، «وستدعم نتيجته». وردّاً على سؤال منفصل، أعرب دي ريفيير عن معارضة بلاده لما تسمّيها إسرائيل «الهجرة الطوعية» للفلسطينيين من غزة، لأن «هدفنا هو أن يتمكّن الفلسطينيون من الاستمرار في العيش هناك بأمان وأمن، وفي ظروف جيدة»، لا «إبعادهم من القطاع أو إعادة استعماره». كذلك، كانت بوليفيا أول دولة، من أميركا اللاتينية، تلتحق بركب المؤيّدين لدعوى جنوب أفريقيا، واصفةً إيّاها بـ«الخطوة التاريخية في سبيل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية»، ومؤكدةً ضرورة «دعم هذه المبادرة من قِبَل المجتمع الدولي»، علماً أنّ بوليفيا كانت قد تقدّمت، بالشراكة مع جنوب أفريقيا وبنغلادش وجزر القمر وجيبوتي، في الـ17 من تشرين الثاني الماضي، بدعوى إلى «محكمة الجنايات الدولية» للتحقيق في الأوضاع في الأراضي الفلسطينية. أيضاً، رحّبت نيكاراغوا وباكستان بخطوة بريتوريا.

ومن جهتهم، يبدو أنّ بعض أقرب حلفاء إسرائيل يتجنّبون التعبير بشكل مباشر عن معارضتهم الدعوى. ومن بين هؤلاء، كندا، التي رفضت اتّخاذ موقف واضح، فيما اكتفت بعض الأصوات، غير الرسمية، بتأكيد دعم أوتوا القوي لدور «محكمة العدل الدولية» «في تسوية النزاعات بالأساليب السلمية». بدوره، لم يأتِ وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، على ذكر الأمر في منشور له عبر منصة «أكس»، تحدث فيه عن اتصال جمعه، أخيراً، إلى نظيره الإسرائيلي، إسرائيل كاتس، فيما أشار الأخير إلى أنه أثار، في الاتصال مع كاميرون، مسألة «ضرورة معارضة الدعوى الجنوب أفريقية». أمّا ألمانيا، فأعلنت أنها «أحيطت علماً بالدعوى»، مشيرةً إلى أنّها «تقيّم» ما إذا كانت ستجري مداخلة لإبداء رأيها القانوني.

الدول المعارضة

إلى الولايات المتحدة، كانت غواتيمالا من أشدّ المدافعين عن الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة، إذ أعربت حكومتها عن «أسفها» جرّاء الدعوى المرفوعة ضدّ إسرائيل، في خضمّ ما زعمت أنه «دفاع مشروع عن النفس»، مُدينةً ما وصفتها بـ«الغزوات المستمرّة التي تستهدف إسرائيل وتهدف إلى ترهيب السكان وزعزعة الاستقرار في المنطقة». ومن جانبها، أعلنت الحكومة الإيرلندية أنها لا تعتزم الانضمام إلى القضيّة المرفوعة ضدّ إسرائيل، إذ قال رئيس وزرائها، ليو فاراداكر، إنه يجب «توخّي الحذر الشديد حول استخدام تهمة الإبادة الجماعية في غزة»، ملمّحاً إلى أنّ ما حصل في السابع من تشرين الأول يمكن أن يُصنَّف «إبادة جماعية» أيضاً. وإذ تفاعلت وزارة الخارجية النمساوية مع طلب جنوب أفريقيا بالقول إنّ «هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين»، فهي أشارت في المقابل إلى أنّها لا تخطّط للتدخل في «قضيّة الإبادة الجماعية». وفي هذه الأثناء، تتعرّض المملكة المتحدة، التي رفضت دعم الدعوى، لاتهامات بـ«ازدواجية المعايير»، بعدما قدّمت، منذ نحو شهر فقط، وثائق قانونية مفصّلة إلى «محكمة العدل الدولية»، تتّهم فيها ميانمار بارتكاب «إبادة جماعية بحقّ شعب الروهينغا».

(الأخبار)

تل أبيب تستنفر حلفاءها الأفارقة بوجه بريتوريا

محمد عبد الكريم أحمد

مع تجاوُز الحرب على غزة شهرها الثالث، يبدو الكيان الصهيوني في سباق مع الزمن لتدارُك خسائره، في ظلّ تراجع سمعته إلى حدودها الدنيا عالميّاً وأفريقياً. وفي هذا الإطار، وجّهت وزارة الخارجية الإسرائيلية، في الأسبوع الأول من الشهر الجاري، وفي خضمّ تسارع الدعم الدولي لدعوى جنوب أفريقيا المقدّمة أمام «محكمة العدل الدولية» (أحدثه من السعودية، بحسب صحف جنوب أفريقية) ضدّ إسرائيل على خلفية جرائمها في القطاع، سفاراتها في أنحاء العالم، بالضغط على ديبلوماسيين وسياسيين في غير دولة لإصدار بيانات ضدّ الدعوى. ويشي ذلك التحرك بتخوّف تل أبيب من إدانتها في المحكمة بارتكاب إبادة موثّقة، الأمر الذي ستترتّب عليه تداعيات قانونية، ستنسحب أيضاً على كل أوجه علاقاتها الخارجية، فيما يُتوقّع أن تكون مضاعفة في حالة أفريقيا بالنظر إلى الدعم الشعبي الكبير الذي تحظى به خطوة بريتوريا في غالبية دول القارّة.

وفي استجابة لتوجيهات الخارجية الإسرائيلية، بادرت مؤسّسات وشخصيات أفريقية إلى إسناد الكيان بمواقف داعمة. ومن هؤلاء، «مؤسسة حلفاء إسرائيل» العاملة في كينيا، والتي اتهمت الأمم المتحدة «بالولع بمعاداة السامية»، فيما اتّهم رئيسها، القس دينيس نثومبي، «الأونروا»، بإدارة نظام تعليمي يغذّي المبادئ الجهادية بهدف «تفريخ إرهابيّين صغار». وفي حين اتّسم موقف رواندا بدعم ضمني لإسرائيل، تجاهل الرئيس الروانداي، بول كاجامي، أثناء استقباله الملك الأردني، عبد الله الثاني (8-9 الجاري)، أيّ إشارة إلى الحرب، في ما بدا تحفّظاً عن تسويق مواقف تضرّ أكثر بالموقف الإسرائيلي.

الدعوى تحشد مواقف أفريقية

مع احتدام معركة «محكمة العدل» بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، وتحشيد كلّ منهما قواها القانونية الضاربة، نجحت بريتوريا، في الأيام الأخيرة، في حشد عدد من المنظّمات والدول خلف دعواها، في ما يمثّل نجاحاً إضافياً لجهود الأولى الديبلوماسية. وجاءت كلّ من جزر المالديف وناميبيا من أفريقيا، ضمن قائمة محدّثة للدول التي أعلنت رسميّاً (10 الجاري) دعمها للدعوى الجنوب أفريقية. وبينما أبدى مندوب ناميبيا الدائم لدى الأمم المتحدة، نيقل جيرتز، تضامن بلاده الكامل مع خطوة جنوب أفريقيا، رحّبت حكومة المالديف بما أقدمت عليه الأخيرة، مجدّدةً دعوتها إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وفتْح المعابر لتوصيل المساعدات إلى الشعب الفلسطيني، داعية أيضاً، المحكمة، إلى الإسراع في الحكم من أجل تيسير تحرّك عاجل «ضدّ جميع أفعال وإجراءات (إسرائيل التي) تنتهك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي». كذلك، انخرط عدد من المنظمات والأحزاب السياسية والنقابات في أفريقيا في حركة جماهيرية عالمية، ضمّت أكثر من 900 منظّمة لإصدار ما عرف بـ«إعلان التدخّل»، دعماً لتحرّك جنوب أفريقيا في «محكمة العدل». وإلى جانب ما تقدّم، ثمّة إشارات من «منظمة التعاون الإسلامي» إلى أنها تمثّل - في تأييدها للدعوى الجنوب أفريقية - جميع أعضائها البالغ عددهم 57، من بينهم 26 دولة أفريقية (17 دولة غير

> **نجحت بريتوريا، في الأيام الأخيرة، في حشد عدد من المنظّمات والدول خلف دعواها**

عربية، و9 دول عربية)، فيما سيمثّل هذا - حال صحته - حلّاً وسطاً لتفادي حرج بعض الدول (ومنها عربية) إزاء علاقاتها مع الكيان.

إسرائيل والعودة إلى حدود 7 أكتوبر

تتّضح، في إطار جهود إسرائيل لإعادة تلميع صورتها كدولة «ديموقراطية» غير منتهكة للقانون الدولي، حساسيّة وضْع الكيان في أفريقيا، وفقدانه الكثير من مكاسبه التي دائماً ما عوّل عليها في العقدَين الأخيرَين، لتمتين علاقات استغلالية ووظيفية مع نظم الحكم في القارة، من بوابة قضايا من مثل الأمن ومواجهة الإرهاب والتعاون الاقتصادي والفني وغيرها. وتؤشّر الخطوات الإسرائيلية الأخيرة والاستجابات الأفريقية لها، إلى عجز تل أبيب عن العودة إلى حدود ما قبل السابع من أكتوبر، بل وإلى تراجع مقبوليّتها في أوساط نظم حكم ظلّت حليفةً عضويّةً لها، من مثل رواندا، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وتشاد، التي فنّدت جميعاً بحسم وبلغة واضحة، وإنْ تعذّر اختيار صدقها، تصريحات السياسيين الإسرائيليين في شأن خطط تهجير فلسطينيي غزة إليها، ما يعكس عزلة إسرائيلية متزايدة.

أنهمت «مؤسسة حلفاء إسرائيل» العاملة في كينيا، الأمم المتحدة، بالولع بمعاداة السامية (من الويب)

طوفان الأقصى

رفع فلسطينيون أعلام جنوب أفريقيا أثناء تجمعهم حول تمثال رئيسها الراحل نيلسون مانديلا وسط رام الله (أ ف ب)

سلّة «دفوعات» إسرائيلية هكذا سيحاول العدو غسل يديه

بيروت حمود

تمثل إسرائيل، اليوم، أمام «محكمة العدل الدولية» في لاهاي، للنظر في الدعوى التي رفعتها ضدّها جنوب أفريقيا، وتتّهمها فيها بارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة، والتي من المحتمل أن تفضي إلى إصدار أمر قضائي يطالبها بالتعليق الفوري لعملياتها العسكرية في القطاع. وكان موقع «وايتت» نقل عن مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، قوله إن «إسرائيل وقّعت على اتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية منذ عقود، وبالتأكيد لن نقاطع النقاش في المحكمة»، و«(إنّنا) سنواجه وسنُرد الدعوى العبثيّة التي تشكّل مؤامرة دموية». وأضاف: «عانى الشعب اليهودي أكثر من أيّ أمّة أخرى من الإبادة. لقد ذُبح ستة ملايين من شعبنا بقسوة... استُخدمت قسوة مماثلة ضدّ مواطني إسرائيل في مجزرة 7 أكتوبر، إلّا أنّنا هذه المرّة لدينا القدرة على الدفاع عن أنفسنا ضدّ أولئك الذين يسعون إلى تدميرنا». معتبراً أن الادّعاء «لا أساس له»، وأنه «ضدّ حق الضحية في الدفاع عن نفسها، ما يُشكل وصمة عار. نتوقّع من جميع الدول المتحضّرة أن تتعاطف معنا».

وأتى القرار الإسرائيلي بالمثول، على إثر مناقشات جرت أخيراً في إطار مؤسّسة الجيش، ووزارات الخارجية، والأمن، والقضاء. وفيما قد تستمرّ جلسات الاستماع ما بين أربع وست سنوات، تتركّز جهود إسرائيل، اليوم، على «إحباط إصدار أمر مؤقّت قد يجبرها على وقف إطلاق النار»، وفق الموقع نفسه الذي ذكر أن تل أبيب «ستستخدم أدوات الضغط الدبلوماسي لتعبئة الدول ضدّ جنوب أفريقيا». وكان رئيس «الشاباك»، رونين بار، أوصى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، والسلطة القانونية، بتقديم أدلّة إلى المحكمة، تدّعي بأن «ثمّة علاقة بين حماس ووكالة الأونروا»، وذلك في محاولة لـ«إحراج الفلسطينيين، والأمم المتحدة التي تُعد الوكالة (العدل الدولية) إحدى مؤسّساتها». وتقوم الادّعاءات المذكورة، على أن «قسماً من مقاتلي حماس الذين شاركوا في هجوم (طوفان الأقصى) هم موظفون في الأونروا، وأن مباني الأخيرة استُخدمت لأغراض إرهابية، فضلاً عن أن مناهجها الدراسية تحتوي مضامين تحريضية». ووفقاً لإذاعة الجيش، فإنه «على الرغم من مناقشة الاقتراح، من غير الواضح ما إذا كانت إسرائيل ستستخدمه في لاهاي».

من جهتها، اعتبرت وزارة الخارجية الإسرائيلية ما ورد في دعوى جنوب أفريقيا «ادّعاءات تفتقر إلى أساس واقعي وقانوني، وتشكّل استغلالاً وضيعاً ورخيصاً للمحكمة»، فيما قال مسؤول إسرائيلي رفيع، لوسائل إعلام عبرية، إن «إسرائيل لن تعتبر أو تلغي عملياتها في غزة تحت وطأة التهديد القضائي»، زاعماً أن «كلّ العمليات التي تم تنفيذها حتى الآن في إطار القتال، تمّت بناءً على مشورة قانونية». وكشف أن «إسرائيل تدرس إمكانية تقديم دعوى مضادّة لمحكمة العدل الدولية ضدّ جنوب أفريقيا أو إيران».

> أيّ قرار سيصدر، سيكون له صدى دولي واسع ضدّ إسرائيل وعواقب لا يمكن توقّعها

ولتمثيلها أمام المحكمة، اختارت إسرائيل الخبير البريطاني في القانون الدولي، البروفيسور مالكولم شو، الذي عمل سابقاً، وفق ما ذكرت «هآرتس»، محاضراً زائراً في الجامعة العبرية في القدس، ومحاضراً زائراً في مركز «لاوتر باخت» للقانون الدولي التابع لجامعة «كامبريدج»، وهو عضو في مجلس أمناء المعهد البريطاني للقانون الدولي. وإلى شو، اختارت إسرائيل، بقرار من نتنياهو، والمستشارة القضائية، غالي بهاراف-ميارا، القاضي ورئيس المحكمة «العليا» الأسبق، أهارون باراك، علماً أن الأخير ليس جزءاً من طاقم الدفاع. ولأن اليمين الإسرائيلي قد شنّ عليه هجوماً طوال السنة الماضية لموقفه من «الانقلاب القضائي»، شكّل قرار نتنياهو «مفاجأة»، وفي الوقت نفسه اعترافاً «بقيمة باراك نظراً إلى المكانة المرموقة التي يتمتّع بها في الحلبة القانونية والعالمية وأمام محكمة العدل الدولية خصوصاً».

ووفقاً لموقع «زمان إسرائيل»، فإن المحكمة قد تصدر قراراً «بإيحاء من عقيدة التوازنات، التي وضعها باراك، ليفضي من جهة إلى وقف العمليات العسكرية التي تنطوي على مخاوف حقيقية من انتهاكات لمعاهدة منع الإبادة الجماعية، ومن الجهة الأخرى، لا يلوي ذراع إسرائيل أو يضعها تحت تهديد فرض عقوبات عليها»، في إشارة إلى أن مهمّة باراك ستتركّز على منع صدور قرار من شأنه فرض عقوبات دولية على إسرائيل. والتوقعات السائدة في دولة الاحتلال، بحسب الموقع، هي أن تقبل المحكمة الدعوى، وتصدر قراراً احترازياً بوقف الحرب بشكل فوري، نظراً إلى توفّر «دليل أوّلي» على أن الحرب (إن استمرت) قد تفضي إلى إبادة جماعية بحقّ الفلسطينيين، وهو «ما سيكون من الصعب على إسرائيل تفنيده»، إثر الوقائع التي قدّمتها جنوب أفريقيا، ومن بينها العدد الهائل من الضحايا المدنيين الفلسطينيين، وتصريحات قادة الحرب، «التي تدعم الاستنتاج بأن إسرائيل تنتهك بشكل سافر معاهدة منع جريمة الإبادة الجماعية».

مع ذلك، ذكر الموقع أن التقديرات الإسرائيلية خلصت إلى أن «موقف جنوب أفريقيا سيضعُف في مرحلة لاحقة من نظر المحكمة في الدعوى»، وهي تقديرات وصفها الموقع بأنها تعبّر «عن عدم اكتراث»، خصوصاً أن «الدعوى من الناحية القانونية تبدو مقنعة جداً». وقد تقرّر المحكمة الدولية، وفق الموقع، أن إسرائيل «لم تنفّذ عمليات من شأنها أن تقود إلى إبادة جماعية، وإنّما هي متهمة فقط بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية»، ما يعني، بحسبه، أن «استنتاجاً كهذا لن يكون له مفعول قانوني، لأن جرائم كهذه لا تشملها المعاهدة التي تستند إليها الدعوى. ومع ذلك، أيّ قرار سيصدر، سيكون له صدى دولي واسع ضدّ إسرائيل وعواقب لا يمكن توقّعها».

أهارون باراك: خشبة إسرائيل الغريقة

لو كان في الإمكان اختصار ما قدّمه القاضي والرئيس الأسبق لـ«المحكمة العليا» الإسرائيلية، أهارون باراك، لإسرائيل، على مدى عقودٍ طويلة، لأمكن القول إنه وفّر «الحامية» والغطاء، والأدوات التي ضمنت استمرارها كنظام استعماري شرعي ومقبول؛ إذ منحها، في كثير من الأحيان، الضوء الأخضر لمواصلة سياساتها الإحلالية والاحتلالية ضد الفلسطينيين، من خلال تفسيراته وقراراته القانونية، على رغم اتهام «معكسر المؤمنين» الحاكم له بأنه «يساري».

يُنظر إلى باراك، المولود في ليتوانيا عام 1936، بصفتهِ «ناجياً من أكبر إبادة جماعية لحقت باليهود على أيدي النازيين»، وهو الذي هاجر وعمره تسع سنوات إلى فلسطين المحتلّة، قبل عام واحد من النكبة. وشغل باراك العديد من المناصب، بينها المستشار القضائي للحكومة في السبعينيات، وعضوية فريق التفاوض الذي توصّل إلى اتفاقية «كامب ديفيد»، وعضوية لجنة التحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا في الثمانينيات، قبل أن يصبح لاحقاً قاضياً في «العليا»، ثم نائباً لرئيسها، ورئيساً لها في عام 1995. وعلى إثر تقاعده، نشر سلسلة من الأحكام، بينها سوابق قضائية، تضمّنت دفع تعويضات للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. ونتيجة لبعض قراراته التي لا يمكن اعتبارها منّة على الفلسطينيين، بل حقاً أساسياً لهم، حوّل باراك «المحكمة العليا» إلى حصن الاحتلال في وجه دعاوى عدّة رُفعت ضدّ إسرائيل في العالم.

لم يكن استعداد باراك لتمثيل إسرائيل في المحكمة الدولية ضدّ جنوب أفريقيا مستغرباً، حتى في ظلّ الهجوم اليميني عليه، فهو قاضٍ يهودي صهيوني، مؤيّد لغالبية سياسات الاحتلال، وأحد أشدّ المناضلين من أجل الحفاظ على التناقض القائم في هوية إسرائيل كدولة «يهودية وديموقراطية في آن واحد». وهو كأيّ صهيوني قبل أن يكون قاضياً، منح الأمن المكانة العليا فوق كل شيء، وفوق حقوق الإنسان، كما ظهر في المسوّغات القانونية التي من خلالها منح الأجهزة العسكرية والأمنية الإسرائيلية الحقّ في الممارسات الاحتلالية بحجّة الأمن.

وعلى رغم ذلك، يحظى باراك بشرعية دولية ومكانة مرموقة عالمياً كقاضٍ، نظراً إلى تدخّله في قضايا لمصلحة الفلسطينيين، كانت في معظمها حول دعاوى في شأن أراضٍ بملكية فلسطينية خاصة، غير أن موقفه من الاستيطان بالمجمل، كان عبارة عن «عجن» القانون الدولي الذي يُعتبر الاستيطان في الأراضي المحتلة جريمة حرب، لملاءمته مع قالب المصالح الأمنية الإسرائيلية العليا. وإضافة إلى ما تقدّم، صاغ باراك مفهوماً ضبابياً حول سياسة الاغتيالات الإسرائيلية، فهو لم يمنعها بل اعتبرها مسموحة، ولكن ليس في جميع الحالات، موجداً لها المسوّغات القانونية والتي يقع الأمن الإسرائيلي في صلبها أيضاً، على رغم أنها قد تنتهك في حالات كثيرة حقوق الإنسان «التي يُعد أحد مناصريها».

الهجوم الأكبر منذ بدء العمليات: صنعاء تنفّذ وعيدها لواشنطن

صنعاء ـ رشيد الحداد

استهدفت القوّات المسلّحة اليمنية، مساء أول من أمس، سفينةً عسكريةً أميركيةً في البحر الأحمر، كانت تقدّم دعماً للسفن المتّجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة، في ما وضعته صنعاء في إطار الرد على إغراق زوارق يمنية وقتل نحو عشرة بحّارة، قبل نحو أسبوعين. وأعلن المتحدث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، أمس، «تنفيذ عملية عسكرية استهدفت سفينة أميركية كانت تقدّم الدعم للكيان الصهيوني، كردّ أوّلي على الاعتداء الغادر الذي تعرّضت له قواتنا البحرية من قبل قوات العدو، أواخر الشهر الفائت». وأوضح، في بيان، أن «استهداف السفينة الأميركية تمّ بعملية مشتركة نفّذتها القوات البحرية والقوة الصاروخية وسلاح الجو المسيّر، بعدد كبير من الصواريخ الباليستية والبحرية والطائرات المسيّرة».

وأفادت مصادر محلية في مدينة المخا الواقعة غربي تعز على مشارف مضيق باب المندب، «الأخبار»، بسماع أصوات انفجارات عنيفة استمرّت نحو ثلاث ساعات مساء الثلاثاء، في المياه الدولية المحاذية للمخا ويختل والخوخة. وفي حين ذكرت «هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية» أنها تلقّت تقريراً عن حادث قبالة سواحل اليمن في البحر الأحمر، قالت المصادر المحلية إن الانفجارات كانت شديدة، ودفعت السلطات الموالية للإمارات، التي تسيطر على المدينة منذ 2016، إلى فرض حظر تجوال في المناطق الساحلية كافة، ومنع مرور المواطنين والمركبات حتى وقت متأخر من الليل. وأضافت أن ميليشيات طارق صالح أعلنت حالة استنفار خشية استهدافها، بعد انكشاف علاقتها بنشر قوارب بحرية لمضايقة السفن غير المتّجهة إلى إسرائيل، وبالتالي تأليب العالم ضد حركة «أنصار الله». ووفقاً للمصادر، فإن تلك المليشيات أطلقت أعيرة نارية في الهواء لإشعار سكان المدينة بوجود خطر.

وفي الوقت الذي أكّد فيه ناشطون في المخا أنّ الانفجارات عادت في تمام الساعة الـ12 ليلاً، وأن حالة عدم الاستقرار في المياه الدولية استمرت حتى صبيحة أمس، ذكرت شركة الأمن البحري البريطانية «أمبري»، أنها تلقّت تقارير عن «نشاط مريب بالقرب لسفينتين تجاريّتين جنوب غرب المخا». وقالت الشركة إن السنة اللهب تصاعدت من إحدى السفن المستهدفة، ولكنها قلّلت، ككلّ مرة، من تأثير العملية، وقالت إنها لم توقع أضراراً كبيرة. وبدت الرواية البريطانية للحدث متّسقة مع محاولات لندن خلط الأوراق في البحر الأحمر، عبر تحميل صنعاء مسؤولية عمليات قرصنة تمارسها زوارق تابعة لأطراف أخرى ضد سفن تجارية غير متّجهة إلى الأراضي المحتلة، إذ وفقاً لما نقلته وكالة «رويترز» عن «أمبري»، فقد اكتشفت ناقلة بضائع، ثلاثة زوارق صغيرة على بعد ميل واحد تقريباً في اتجاه الميناء. وأضافت «أمبري»، في مذكّرة استشارية، أن ناقلة البضائع أبلغت عن إطلاق صاروخين من اتجاه الزوارق وتحليق طائرة مسيّرة أمام السفينة.

وخلافاً للرواية البريطانية، أكّدت القيادة المركزية الأميركية أن قوات صنعاء شنّت هجوماً معقّداً في البحر الأحمر مساء أول من أمس، باستخدام طائرات مسيّرة وصواريخ باليستية، «أثناء مرور العشرات من السفن التجارية». وأوضحت، في بيان، أنّ الهجوم نُفّذ بـ8 طائرة مسيّرة وصاروخي «كروز» وصاروخ باليستي، مشيرة إلى أن طائرات «F/A-18» تصدّت للهجوم، إضافة إلى مشاركة حاملة الطائرات «أيزنهاور»، والمدمرات «غرافلي»، و«لابون»، و«مايسون»، والبارجة البريطانية «دايامونـد» في عملية التصدي. وأشارت القيادة المركزية إلى عدم تسجيل أي خسائر، فيما لم تعلن عن تعرّض أي سفن تجارية للهجوم بشكل مباشر، وهو ما يشير إلى أنّ الهجمات كانت تستهدف البحرية الأميركية والبريطانية. إلا أن ناشطين في المخا تداولوا مقاطع فيديو أظهرت تحقيق ضربات صنعاء أهدافها ضد سفن حاولت كسر قرارها، بحماية سفن أميركية.

وجاء التصعيد الجديد بعد ساعات من إرسال بريطانيا الفرقاطة «ريتشموند» إلى البحر الأحمر، للإسهام في تحالف «حارس الازدهار» الذي تقوده الولايات المتحدة في البحر الأحمر تحت ذريعة حماية الملاحة الدولية. وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قد هدّد صنعاء باستهدافها، في حال ضربها أي سفن جديدة متّجهة نحو إسرائيل. وبالمثل، هدّد وزير الدفاع البريطاني، غرانت شابس، بشن هجمات على اليمن.

معركة بحرية استمرت ساعات بين «أنصار الله» والقوات الأميركية (أ ف ب)

> انفجارات شديدة دفعت السلطات الموالية للإمارات إلى فرض حظر تجوال في المناطق الساحلية كافة

المقاومة العراقية تستعد للأصعب: «المفاجآت» لم تبدأ بعد

بغداد ـ فقار فاضل

أظهرت الهجمات الأخيرة التي شنّتها «المقاومة الإسلامية في العراق»، أنّ نطاق أهدافها آخذ في التوسع، وكذلك أسلحتها المستخدمة، وآخرها ما ظهر قبل أيام أثناء استهداف مدينة حيفا بواسطة صاروخ يُطلق للمرّة الأولى، يُعرف بـ«الأرقب»، وهو من نوع «كروز» بعيد المدى. وتفيد مصادر في «المقاومة الإسلامية»، «الأخبار»، بأن فصائلها استطاعت تسليح نفسها في السنوات الخمس الماضية، حتى باتت تمتلك صواريخ قد توازي واحداً من طراز «إم 90»، وأخرى عابرة للحدود، ومسيّرات ذكية أدخلتها حديثاً في هجماتها ضد القوات الأميركية في سوريا والعراق. وتندرج الضربات التي نفذتها الفصائل ضدّ مواقع عسكرية أميركية، وتلك التي استهدفت الجولان السوري المحتل وحيفا وإيلات (أم الرشراش) ومستوطنة «إلياد» ومنصة حقل «كاريش» الإسرائيلي للغاز، في دائرة الاشتباك البعيد، فيما الهدف الرئيس منها الضغط على إسرائيل من أجل وقف الحرب على قطاع غزة. لكن في ظلّ المتغيّرات الحالية، فإن احتمالات التصعيد بين القوات الأميركية و«المقاومة الإسلامية» تبقى واردة، وهو ما يفسّر الاستعداد لسيناريوات أخرى.

وفي هذا الإطار، تتحدّث مصادر في المقاومة عن أن «جميع الفصائل مستعدّة لما هو أصعب، وجميع الخيارات واردة، ولا سيما المعركة المفتوحة مع العدو، أينما كان داخل العراق أو خارج حدوده». وتضيف أن «هناك صواريخ لم تستخدمها المقاومة في المنازلات ضد القوات الأميركية، وقد ترى بعض الصواريخ المتطوّرة النور في عملياتنا الهجومية ضد أميركا وإسرائيل، وهذا ما سيفاجئهما»، متابعة أن «العمليات قد تتصاعد وقد تأخذ حيزاً أكبر من الجغرافيا، وخصوصاً بعد عودة التنسيق ميدانياً مع أطراف محور المقاومة في لبنان وفلسطين». وتؤكد أن «أهداف المقاومة القادمة كثيرة، وقد تكون مشاركتنا قريبة في ساحات أخرى غير العراق»، محذّرةً من أن «أيّ تهديد أو خطر على المحور ستدفع الولايات المتحدة ثمنه باهظاً».

من جانبه، يلفت القيادي في «الحشد الشعبي»، علي حسين، إلى أن «الفصائل العراقية لم تُخفِ علاقتها بالهجمات التي تستهدف القواعد الأميركية وحتى المواقع الإسرائيلية في البحر المتوسط وغيره، والتي جاءت وفقاً لتنسيق مشترك مع أطراف محور المقاومة في المنطقة»، محتملاً «خوض معركة شاملة إلى حين هزيمة الاحتلال من بلدنا، وإجبار الكيان الصهيوني على وقف جرائمه في غزة». ويقول حسين، لـ«الأخبار»، إنّ «المقاومة تنتظر الوقت المناسب لخوض معركة أوسع، وشنّ هجمات مؤثرة ضدّ إسرائيل، وخاصة أن هناك نية لإسناد جبهات المقاومة الأخرى سواء كانت في لبنان أو اليمن». ويؤكد أن «التحرك الدبلوماسي في النطاقين الحكومي والبرلماني، لإنهاء التواجد الأميركي على الأراضي العراقية، لن ينهي دور المقاومة العسكري في تنفيذ ضربات محورية كتلك التي شنتها الفصائل سابقاً في تل أبيب وغيرها من المساحات المحتلة من قبل الكيان الصهيوني». ويوضح أنّ «التوجه القادم هو التعامل وفقاً لاستراتيجية المواجهة على عدة محاور، والتمهيد لذلك كان منذ بداية الحرب على غزة».

وفي السياق نفسه، يرى الخبير الأمني، علي الموسوي، أن «تنسيق المواقف بين أذرع المقاومة المتمركزة في الساحة الإقليمية، يدلّل على أن المقاومة العراقية راغبة في تسجيل نشاطها خارج العراق». ويعتقد أن «الفصائل جميعها واعية لخطورة الحرب، لكن إصرارها على توسيع رقعة المواجهة قد يحتّم عليها تحمّل تبعات خطواتها التصعيدية ضد القواعد الأميركية أو إسرائيل». ويلفت الخبير الأمني إلى أن «هناك استفزازاً أميركياً من خلال الإعلان عن رفض الانسحاب، وهذا قد يرفع من وتيرة الضربات، إلى جانب منح المقاومة الشرعية أمام الحكومة العراقية التي تسعى إلى إمساك العصا من الوسط للحفاظ على الاستقرار»، معتبراً أن «الاستعداد العسكري لدى المقاومة هو لأجل الضغط على رئيس الحكومة لتنفيذ قرار خروج القوات الأميركية من دون رجعة». وكان أعلن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أن العراق يريد خروجاً سريعاً ومنظّماً للقوات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة من أراضيه عن طريق التفاوض. لكنه لم يحدد موعداً نهائياً، ووصف، في مقابلة مع وكالة «رويترز»، وجود تلك القوات بأنه مزعزع للاستقرار في ظل التداعيات الإقليمية لحرب غزة.

> الاستفزاز الأميركي بالإعلان عن رفض الانسحاب، قد يرفع وتيرة ضربات المقاومة

فرع رئيسي جديد لشركة OMT في المنارة

أضافت شركة OMT إلى سلسلة فروعها الرئيسية فرعًا رئيسيًا جديدًا في المنارة – بيروت، بالقرب من النادي العسكري المركزي.

يُتيح فرع المنارة للزبائن الاستفادة من كافّة خدمات OMT طيلة أيّام الأسبوع من الساعة 8:00 صباحًا حتى 8:00 مساءً.

وتؤكّد شركة OMT يومًا بعد يوم التزامها بشعار "حدّك" عبر أكثر من 1,400 مركز منتشرين على كافّة الأراضي اللبنانية وعبر تطبيق OMT Pay الذي يعكس بدوره الابتكار والتكنولوجيا في القطاع المالي.

نقابة المهندسين بيروت

اعلان عن استدراج عروض لتلزيم إدارة برنامج الاستشفاء

تعلن نقابة المهندسين في بيروت . صندوق التقديمات الاجتماعية عن استدراج عروض لتلزيم إدارة برنامج الاستشفاء في النقابة للفترة الممتدة من ٢٠٢٤/٠٢/٠١ إلى ٢٠٢٥/٠٢/٢٨ ضمناً، عبر استدراج عروض من شركات التأمين التي تتوافر فيها المواصفات وفقا لدفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية.

على كافة شركات التأمين التي ترغب الاشتراك في هذا الاستدراج أن تسدد مبلغ ٢,٠٠٠ د.أ الفين دولار اميركي لدى صندوق النقابة في بيروت من أجل الاستحصال على نسخة من دفتر الشروط من ديوان النقابة.

يتم استلام دفاتر الشروط ابتداء من يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢٤/٠١/١١ لغاية يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠٢٤/٠١/١٩ ضمن الدوام الرسمي من مكتب الديوان ط ٤ في نقابة المهندسين في بيروت.

يجب تقديم العروض بالظرف المختوم إلى ديوان النقابة قبل الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢٤/٠٢/٠٨ وتفض العروض الساعة الثانية والنصف بعد الظهر من نفس التاريخ في مركز النقابة في بيروت بحضور ممثلين عن جميع الشركات المشاركة.

للاستفسار عن أي من بنود دفتر الشروط، يمكن للعارضين ارسال بريد الكتروني الى oea_tender@oea.org.lb كما يمكن الاستفسار عبر رسائل خطية ومراجعة ديوان نقابة المهندسين في بيروت ، الطابق الرابع عن أي من بنود دفتر الشروط.

النقيب عارف ياسين

طوفان الأقصى

إسرائيل تتهم حزب الله بـ«فرض الرّعب»: حرب غزة «مخيّم صيفي» مقارنةً بلبنان

واصلت المقاومة في لبنان عملياتها ضدّ مواقع الاحتلال الإسرائيلي، إذ استهدفت أمس موقعَي المرج والجرادح، وحقّقت إصابات مباشرة فيهما. في المقابل، أعلن حزب الله استشهاد المقاوم نابغ أحمد القادري (أبو علي) من بلدة كفرشوبا، فيما استشهد المواطن حسن طويل من بلدة كفركلا في قصف مدفعي على محيط منزله في منطقة الهورة.

وفيما تشهد الجبهة تطورات متسارعة، وتصعيداً تمثّل باغتيال القائد الشهيد وسام طويل، أعلن حزب الله أن السيد حسن نصر الله سيتحدث عند الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر الأحد المقبل، خلال احتفال تكريميّ في ذكرى مرور أسبوع على استشهاد طويل، في بلدة خربة سلم الجنوبية.

وبحسب تسريبات إعلامية، فإن الرقابة المشددة في كيان الاحتلال حول ما يجري في الشمال لا

> حزب الله حوّل المستوطنات إلى «حقل رماية» لأسلحته الدقيقة

تشمل الصحافيين الإسرائيليين، بل الصحافيين الأجانب الذين لم يحصل قسم كبير منهم على «أذونات عسكرية» لأجل القيام بنشاط صحافي في مناطق الشمال، وإن الجيش الإسرائيلي برر قراره «بالخشية على حياتهم».

وبانتظار ما ستحمله الكلمة من مواقف وردود على التصعيد الإسرائيلي، تستمر وسائل الإعلام الإسرائيلية في كشف حجم الأذى الذي تلحقه المقاومة في لبنان، منذ 8 تشرين الأول 2023، في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ولا سيما مع الارتقاء النوعي في الأسلحة والأهداف، الذي شهدته الجبهة خلال الأيام والأسابيع الفائتة. وسائل إعلام إسرائيلية أعربت عن «القلق من أن حزب الله يعمد إلى تخدير المنطقة استعداداً لعملية جدية لاحقاً وسط طقس عاصف»، إذ لفتت صحيفة «هآرتس» إلى توسيع «مدى إطلاق الصواريخ المضادة للدروع من لبنان إلى أهداف في عمق إصبع الجليل (...) عنصر الخوف يلعب دوراً مركزياً هنا، فإصابة قاعدة المراقبة الجوية الإقليمية في ميرون كشفت أن حزب الله لديه أيضاً صواريخ مضادة للدروع، يبلغ مداها نحو 10 كيلومترات، ما يُدخل مستوطنات إضافية تُرى من لبنان في دائرة النيران». ورأت الصحيفة العبرية أن استخدام حزب الله للأسلحة الدقيقة ضدّ المستوطنات «لم يسبق له مثيل في إسرائيل، وربما حتى في العالم بأسره»، مشيرةً إلى تحوّل المنطقة إلى «حقل رماية». وقالت «هآرتس» إن حزب الله يستغل ضعف إسرائيل بأفضل طريقة ممكنة، ويشهد على ذلك الهجوم الدقيق على قاعدة مراقبة الحركة الجوية في جبل الجرمق.

وحذّر رئيس مجلس أشر الإقليمي، في الجليل الغربي، موشيه دافيدوفيتز، في مقابلة مع قناة «كان» الإسرائيلية، من «خسارة الشمال، إذا لم يقم الكابينت بإبعاد حزب الله جسدياً إلى ما بعد الليطاني». ورأى الباحث البارز في معهد الدراسات الاستراتيجية، يهوشع كاليسكي، أن النيران الدقيقة لحزب الله «تسمح بإبقاء نيرانه دون عتبة الحرب وهي العتبة التي تتردد أيضاً إسرائيل حالياً في تجاوزها، في حين أنه ينجح في فرض الرعب»، مشيراً إلى حقيقة أن «عشرات الآلاف من المستوطنين لا يستطيعون العودة إلى مستوطناتهم».

وحول عملية اغتيال طويل، قبل يومين، رأى المحلل العسكري في صحيفة «معاريف»، طال ليف رام، أنها «تغيير جوهري في سياسة ممارسة القوة الإسرائيلية في الجبهة الشمالية. إسرائيل، لأسباب ومصالح عديدة، لا تزال غير معنّية بحرب بكامل القوة. لكن بسبب استمرار الوضع غير المسبوق بإجلاء عشرات الآف السكان عن بلدات الشمال، الذين تحوّلوا إلى لاجئين، فإن إسرائيل مستعدة الآن لتحمل مخاطر أكثر». وقال عاموس هرئيل، في صحيفة «هآرتس»، إن عمليات الاغتيال «تعكس محاولة إسرائيلية واضحة لجباية ثمن أخذ بالارتفاع من حزب الله وشركائه في الجبهة الشمالية (...) والنتيجة الفعلية لهذه العمليات هي أن جزءاً كبيراً من قوات حزب الله، وبينهم مقاتلو الرضوان، انسحبوا من منطقة الحدود ويخوضون عمليات من خطوط خلفية تحسّباً من خسائر أخرى». ووفقاً لهرئيل، فإن «إسرائيل لا تنجح في هذه المرحلة في ترجمة هذه الإنجازات التكتيكية إلى نتيجة استراتيجية. على العكس، يصرّ حزب الله على مواصلة الهجمات اليومية، وهو راض عن الثمن الذي جباه، بمغادرة حوالي 60 ألف مواطن إسرائيلي للبلدات المحاذية للحدود». وأشار هرئيل إلى ادّعاء «الشاباك» أن إيران وحزب الله «معنيّان بالبقاء تحت سقف الحرب الإقليمية. ورغم ذلك، فإن التوالي السريع للأحداث وخطورتها يُقلّص حيّز مناورة جميع الأطراف. فعندما يكون التوتر الميداني مرتفعاً، ويقع حدث شديد نسبياً كل عدّة ساعات، ليس هناك يقيناً أنه سيكون بالإمكان أن تسير الأمور بشكل لا ينتهي بصدام شامل». وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إنه «لدى النظر إلى القتال في غزة ضدّ عدوّ أدنى من حزب الله بدرجة كبيرة، يجب وضع الحديث عن تطهير المنطقة في جنوب لبنان في إطار حجمه الصحيح. مثل هذه المهمّة سيكون لها ثمن، وستتطلّب وقتاً يجعل من الـ 95 يوماً من القتال في غزة أشبه بمخيّم صيفي. ومن المناسب أن يوضّح ذلك لمن يقترح باستخفاف إدخال عدة فرق إلى الحرب وإدخال مئات الآلاف إلى الملاجئ».

أما المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوسي يهوشوع فقال إن «الجيش يدعم الحكومة من أجل حل سياسي، وإنه لا مفر من حل آخر، سوى بإبعاد حزب الله ولكن ليس إلى شمال نهر الليطاني، أما الحديث عن تنظيف المنطقة فهُو ليس أكثر من فنتازيا».

(الأخبار)

إسرائيل وحزب الله: سباق الحرب واللاحرب

(هيثم الموسوي)

يحيى دبوق

أنهى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن زيارته لإسرائيل من دون أن يتلقى ردوداً كاملة على الأسئلة التي حملها من واشنطن الى تل أبيب، بما يخص الساحة اللبنانية التي تلامس حدّ الانفجار اليوم الذي يلي التصعيد بمستواه الحالي، وتنازلات إسرائيلية ترى واشنطن أنها قد ترضي حزب الله، وإن لم تصل حتى الآن إلى حد البلورة النهائية.

ويبدو أن الجانبين غير رافضين للحلول الدبلوماسية. إلا أن الحرب في غزة تثقل على التسوية المنشودة، إذ إن دخول الحرب المرحلة الثالثة لا يكفي على ما يبدو لقبول حزب الله ببدء «الأخذ والعطاء»، والتفاوض غير المباشر على حلول ضمن الرؤية الأميركية للتسوية.

من ناحية إسرائيل، يركز الموقف المعلن، على لسان المسؤولين، على مطلب ترحيل قدرات حزب الله المادية والبشرية عن الحدود الى عمق مبالغ فيه، باعتباره مطلباً ثابتاً لا يمكن التنازل عنه، سواء عبر الحلول الدبلوماسية أولاً، أو عبر الخيارات العسكرية ثانياً.

وكما هو واضح، فإن الحديث عن خيار الحرب في مرحلة بلورة حلول دبلوماسية يعمل عليها الجانب الأميركي، جزء لا يتجزأ من أوراق الضغط الإسرائيلية في محاولة لتليين موقف حزب الله، بغضّ النظر عمّا إذا كان الإسرائيلي معنياً فعلاً، أو يريد الخيارات العسكرية التي يهدد بها، في حال فشل المساعي الأميركية لبلورة الحل.

إلا أن ما يثقل على الحل الدبلوماسي، ويرجّح مبدئياً الخيارات المتطرفة، هو التقديرات الخاطئة لدى إسرائيل، وكذلك لدى «الوسيط» الأميركي، وإن بمستوى أقل. إذ يستند العدو إلى نظرته للمواجهة الحالية المحدودة، بنتائجها ومخرجاتها، وكذلك إلى صورة الدمار وقتل المدنيين في غزة، لإقناع نفسه بأنه قادر على فرض إرادته على حزب الله. وهذا من شأنه أن يقرّب الحرب، لا أن يستبعدها، وإن كان الحديث الإسرائيلي ثابتاً على أولوية الحل الدبلوماسي بين الجانبين. كذلك فإن تقديرات «الوسيط» الأميركي المنحاز الى إسرائيل إزاء موقف حزب الله لا تخلو من أخطاء، وإن كانت أقل ممّا هي لدى الإسرائيلي. وهذا الأمر أيضاً يقرّب الحرب ولا يستبعدها.

وكيفما اتفق، يبدو أن الأمور تتجه الى تغيير ما، إما عبر حل ديبلوماسي مستند إلى تسوية تتضمن تنازلات متبادلة موزونة، هو ما تقول الإدارة الأميركية إنها تعمل عليه، وإن كان الشك قائماً في تقدير نيات واشنطن وتل أبيب، أو عبر تحوّل المواجهة المحدودة الحالية إلى حرب شاملة. وهو ما لا يمكن إنكاره. فأن تكون إسرائيل معنية بتحقيق مطلبها في لبنان عبر الحلول الديبلوماسية، لا يعني أن الخيار الآخر، أي الحرب، بات ممتنعاً، وخصوصاً أنها تستند إلى تقديرات خاطئة بإمكان أن تدفع حربها المحدودة، مع رفع حدّة التصعيد، الى تراجع في موقف حزب الله. وفي المقابل أيضاً، أن يكون حزب الله غير راغب في الحرب الشاملة، لا يعني أن الحرب لن تنشب، وخصوصاً إذا دُفع إليها دفعاً.

اغتيال الطويل بتفجير عبوة لا بغارة

توقيف عميل قرب منزل بري في بيروت

تستعر الحرب الأمنية بين المقاومة والعدو إلى جانب المواجهة العسكرية، وسط تقدّم سلاح التكنولوجيا إلى جانب العملاء على الأرض. وكان البارز ما كُشف يوم أمس، عن أن اغتيال القائد الجهادي وسام الطويل تمّ بواسطة تفجير عبوة ناسفة زُرعت قرب منزله، ولم يُحسم ما إذا كان تفجير العبوة تمّ من خلال طائرة مُسيّرة أو من خلال جهاز يُفعّل تلقائياً فيها.

وكان لافتاً أمس، ما نشرته صحيفة «معاريف» من أن الاغتيال تم بـ«عملية دقيقة من خلال وضع عبوة ناسفة قرب بيته، جاءت لتحديد الرسالة، بأنه ليست قيادة حماس في بيروت فقط مكشوفة ومعرّضة للاستهداف، ولكن أيضاً القيادة الميدانية في حزب الله في جنوب لبنان».

ووسط الاستنفار الأمني السائد، كُشف أمس أيضاً، عن توقيف الأجهزة الأمنية المعنية، لبنانياً مشتبهاً في تعامله مع العدو. وعلمت «الأخبار» (م. س. ح) يخضع للتحقيق لدى فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي منذ نحو أسبوعين، بعدما أوقفه عناصر من سرية حرس رئيس مجلس النواب الذين ارتابوا فيه أثناء تصويره شوارع محيطة بمقر الرئيس نبيه بري في عين التينة في بيروت. وقد عُثر في حوزته على جهاز إلكتروني «شديد التطور» كما عُثر في هاتفه على عشرات الفيديوات بما يشكّل مسحاً لكامل المنطقة.

ولدى استجوابه أمام حرس المجلس، قال الموقوف إنه يعمل لمصلحة شركة أميركية بموجب عقدٍ رسمي. وبعد تسليمه لفرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، أفاد المشتبه فيه بأنه يملك شركة اتصالات وتكنولوجيا تعمل مع شركة «غوغل». غير أن معلومات أمنية أفادت بأن الشركة التي يملكها الموقوف وقّعت عقداً مع شركة أجنبية تقدّم خدمات لمحرّك «غوغل» لإجراء مسح للطرقات في مناطق مختلفة في لبنان، وتبيّن بعد البحث أن للشركة علاقات بإسرائيل. ولدى التوسّع في التحقيق مع المشتبه فيه تبيّن أن الجهاز الإلكتروني الذي ضُبط في حوزته متطور جداً ولم يسبق أن عُثر عليه مع أي من العملاء الذين اعتُقلوا سابقاً. وقالت مصادر قضائية إنّ حجم الداتا التي حصل المحقّقون عليها كبير جداً، إلا أن الموقوف الذي سبق أن ارتبط بعمل مع وزارة الاتصالات، نفى أن يكون على علم بهوية الشركة التي تعاقد معها.

وفي السياق نفسه، وزّعت المقاومة الإسلامية أمس بياناً دعت فيه سكان المناطق الجنوبية للتنبه من نشاط أمني لقوات الاحتلال. وقال بيان المقاومة إن «العدو يستمر في البحث عن بدائل لتحصيل معلومات عن المقاومة وأماكن وجود مجاهديها في الجنوب، خصوصاً بعد فقدانه قسماً كبيراً من فعالية أجهزة التنصت والتجسس المنصَبة في مواقعه الحدودية بسبب استهدافها وتدميرها من قبل المقاومة». وأشار البيان إلى أن العدو يلجأ إلى الاتصال بالناس «من أرقام هواتف تبدو لبنانية، عبر الشبكتين الثابتة والخلوية، بهدف الاستعلام عن بعض الأفراد وأماكن وجودهم ووضعية بعض المنازل. وينتحل العدو صفات متعددة، تارة صفة مخافر تابعة لقوى الأمن الداخلي، وأخرى للأمن العام اللبناني، أو صفة هيئات إغاثية تقدّم المساعدات وغير ذلك. ويسعى المتصل، الذي يتحدّث بلهجة لبنانية سليمة، إلى استقاء معلومات يستغلّها للتثبت من وضعية وجود الإخوة المجاهدين في بعض البيوت التي يعتزم استهدافها». وتمنّت المقاومة على الناس «عدم التجاوب مع المتصل والمبادرة إلى قطع الاتصال فوراً، والمسارعة إلى إبلاغ الجهات المعنية».

(الأخبار)

خرف المطار «ليس عمل هُواة»

لم تحسم التحقيقات الأمنية بعد طبيعة ومصدر عملية القرصنة الإلكترونية التي تعرّضت لها شاشات الوصول والمغادرة في مطار بيروت، حيث عرضت معلومات تهاجم المقاومة. علماً أن الجميع مقتنع بأن الخطوة جزء من الحرب القائمة مع العدو.

ومنذ اللحظة الأولى، لم يأخذ أحد توقيع «جنود الربّ» الظاهر على محمل الجد، ليبدأ البحث عن المرتكبين. وسبق أن سارع وزير الأشغال علي حمية لعقد اجتماعات مع كل الأجهزة المتواجدة في المطار والشركات التي لديها عقود مع الدولة اللبنانية، حيث تمّ احتواء الضرر الذي طاولَ الشاشات وجرارات الحقائب وليس أجهزة «السكانر» على عكس ما أشيع. ولعلّ أهم ما حصل بعدَ هذا الخرق أنه لم يؤدّ إلى تعطيل حركة الطيران لا ذهاباً ولا إياباً حيث لم يُسجّل تأخير لأي طائرة آتية أو مغادرة، بما يؤكّد أن الرد الأولي على عملية القرصنة تمثّل بإبقاء حركة المطار قائمة.

وأكّدت مصادر أمنية أن الخرق «مصدره خارجي، ولا يُمكن أن يكون من داخل المطار، لأن مثل هذه الخطوة ستكشف فاعلها على الفور»، مؤكّدة أن الهدف من القرصنة «هو إحداث فتنة وضرب هيبة الدولة، إضافة إلى تعطيل الشاشات، وإيقاف عمل المطار أو عرقلة حركته من خلال ضرب جرارات الحقائب، ما يضرب الثقة بالمطار وبأمنه، وهذا يعني أن الهدف هو استراتيجي ولا يُمكن أن يقوم به مجرّد هُواة»!

(الأخبار)

إعلانات رسمية

إعلان
بتاريخ 2018/10/1 تقدم السيد جورج ميني باستدعاء سُجل بالرقم 1452 ودور بالرقم 2024/142 طلب بمُوجبه إعلان وفاة المرحوم إيلي جورج اسبيرو بتاريخ 2018/1/7 وانحصار إرثه بالدولة اللبنانية.
مُهلة المُلاحظات شهرين من تاريخ النشر
رئيس القلم
بيار حبيب

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب مصطفى عباس علام بالوكالة شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم 449 برتي.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غُرفة الرئيسة كاتيا عنداري
مُوجه إلى المُستدعى ضده: خوان قبلان المكاري، وهو من بلدة زغرتا أصلاً ومجهول محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2023/36 تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومربوطاته المرفوع ضدك من المُستدعي جوزيف انطانيوس المكاري بوكالة المُحامي فهمي كرامي، بدعوى إزالة الشيوع المُقامة على العقار رقم 204 منطقة عردات العقارية. وذلك خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان، واتخاذ مقاماً لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء مُلاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يُعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غُرفة الرئيسة كاتيا عنداري
مُوجه إلى المُستدعى ضدها: رين كنعان، وهي من بلدة المنيه أصلاً ومجهولة محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2018/22 تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومربوطاته وتقرير الخبيرين وكافة الأوراق المُبرزة في الدعوى المرفوعة ضدك من المُستدعية جوان كنعان بوكالة المُحامي غسان علم الدين، بموضوع إزالة شيوع على العقار رقم 963 منطقة المنيه العقارية. وذلك خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان، واتخاذ مقاماً لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء مُلاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يُعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غُرفة الرئيسة كاتيا عنداري
مُوجه إلى المُستدعى ضدها: سليمة بنت مرقص الخوري، زوجة نسيب أنطون الخوري، وهي من قرية دريا البترون أصلاً ومجهولة محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2022/67 تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومربوطاته المرفوع ضدك من المُستدعي حسيب رشيد الخوري بوكالة المُحامي عدنان أحمد، بدعوى إزالة الشيوع المُقامة على العقار رقم 143 منطقة دريا العقارية. وذلك خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان، واتخاذ مقاماً لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء مُلاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يُعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
بيع عقاري بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
رقم التنفيذ: 2020/31
طالب التنفيذ: ممدوح بريش وكيله المُحامي بلال مولوي
المُنفذ عليها: خيرية محمد خالد الصيداوي
المُستند التنفيذي: حُكم الغُرفة الابتدائية 2003/31 تاريخ 2003/3/14.
تاريخ قرار الحجز: 2020/7/1.
تاريخ تسجيله: 2020/9/9.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني كامل العقار 330 الميناء وذلك وفقاً لمُندرجات دفتر الشروط المُنظم تاريخ 2020/9/28 والمُعدل بتاريخ 2023/10/18. موضوع الطرح العقار 330 الميناء 11.
بدل التخمين والطرح: $68640.
تاريخ ومكان وشروط المُزايدة: في 2024/2/8 الساعة 12:30 ظهراً بدائرة تنفيذ طرابلس، قصر العدل، غُرفة الرئيس داني الزعني.
للراغب بالاشتراك اتخاذ مقاماً له ضمن نطاق الدائرة ومصحوب ببدل الطرح المُقرر نقداً قبل مُباشرة الجلسة وعليه زيادة عن الثمن المدفوع دفع رسوم التسجيل والدلالة نقداً.
رئيس القلم
حاتم عثمان

إعلان تبليغ
سنداً لأحكام المادة 409 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
مُوجه للمطلوب إبلاغهم: ماري والياس وجوزيف متري أروادي، الميناء، مجهولي الإقامة.
بمُقتضى المُعاملة التنفيذية رقم 2023/370 المُنفذة بوجهكم من كيتا متري أروادي بوكالة المُحامي عصام فارس بمُوجب وصية المرحوم نعيم متري أروادي المُتضمّنة بأنه يُوصي بكامل ما يملك عند وفاته للمُنفذة والمُؤرخة في 2015/11/8.
يقتضي حُضوركم بالذات أو بالواسطة القانوني إلى قلم هذه الدائرة لاستلام الإنذار التنفيذي ومُرفقاته واتخاذ مقام لكم ضمن نطاقها والجواب خلال مُهلة 10 أيام من تاريخ التبليغ و20 يوماً مُهلة النشر وبانقضاء المُهلتين يُصبح كل تبليغ لكم بقلمها صحيحاً ويُصار لمُتابعة التنفيذ لآخر المراحل.
مامور التنفيذ
عبد المنعم الرشيد

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب محمد صادق يحي بك الحسن بوكالته عن فتحي يحي الحسن سند بدل عن ضائع للعقار 49 بتوراتيج.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب فادي سعد الشويفاتي بوكالته عن يولا الياس الشويفاتي بصفته أحد ورثة الخوري الياس انطونيوس الشويفاتي سند بدل عن ضائع للعقار 130 بلا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب محمد أحمد الحوراني بالوكالة عن كلار فرنجيه بوكالتها عن ليلى ومركريدا يوسف فرنجيه سند بدل عن ضائع للعقار رقم 4186 إهمدن.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان
أمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب عبد القادر محسن مرعوش بوكالته عن بنك بيبلوس شهادة قيد تامين بدل ضائع بالمقسم رقم 32 من العقار رقم 47 منطقة زيتون طرابلس
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في طرابلس
إفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب محمد أحمد الحوراني بالوكالة عن كلير طيون بوكالتها عن وجيه وعماد جوزيف العكاري بصفتهم ورثة وجيه حنا العكاري وحنا ناصيف العكاري سند بدل عن ضائع للعقارين رقم 374 زغرتا و436 عردات.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان
صادر عن المحكمة الشرعية السنية في البقاع الغربي
إلى مجهول المقام وليد حسين نسيبه
يقتضي حُضورك إلى هذه المحكمة لاستلام الأوراق الخاصة بك في الدعوى المُقامة عليك من آيات عديوي بمادة حقوق زوجية برقم أساس 2023/262 موعد الجلسة بتاريخ 2024/2/15 فعليك تعيين مقام مُختار لك ضمن نطاق المحكمة وفي حال تخلفك يُعتبر قلم هذه المحكمة مقاماً مُختاراً لك ويجري إبلاغك جميع الأوراق بواسطته وكتب في 2024/1/9.
رئيس قلم محكمة البقاع الغربي الشرعية السنية
الشيخ محمد القادري

إعلان
صادر عن المحكمة الشرعية السنية في البقاع الغربي
إلى مجهولة المقام نوال دياب دحروج
يقتضي حُضورك إلى هذه المحكمة لاستلام الأوراق الخاصة بك في الدعوى المُقامة عليك من عمر دياب دحروج بمادة إثبات وفاة برقم أساس مدور 2024/62 موعد الجلسة بتاريخ 2024/2/20 فعليك تعيين مقام مُختار لك ضمن نطاق المحكمة وفي حال تخلفك يُعتبر قلم هذه المحكمة مقاماً مُختاراً لك ويجري إبلاغك جميع الأوراق بواسطته وكتب في 2024/1/10.
رئيس قلم محكمة البقاع الغربي
الشرعية السنية
الشيخ محمد القادري

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمُعاملة التنفيذية 2023/31 غُرفة الرئيس القاضي راني صادق.
لإبلاغ المُنفذ ضدهم: حياة ولارا وسارة وفوزية وناظم وعبد الهادي وإيمان ودنيا وأحلام وفاطمة عيسى. مجهولي محل الإقامة الحُضور بالذات أو بواسطة وكيلهم القانوني إلى هذه الدائرة لاستلام الإنذار التنفيذي ومربوطاته في المُعاملة التنفيذية المُقدمة من طالبة التنفيذ ديالا جعفر عواضة وكيلها المُحامي محمد البظان بموضوع تنفيذ الحُكم الصادر عن جانب محكمة الابتدائية في الجنوب تاريخ 2019/12/12 – إزالة شيوع في العقار رقم 612/عين بعال.
وعليهم اتخاذ محل إقامة مُختار ضمن نطاق الدائرة وإلا فكُل تبليغ لهم بعد انقضاء مُهلة النشر والإنذار بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة إعلانات الدائرة يُعتبر قانونية.
رئيس القلم
أحمد عبدالله

تبليغ مجهول المقام
محكمة إيجارات صيدا برئاسة القاضي جورج سالم تدعو المطلوب إدخالهما مروان ومحمد خالد حسن قبرصلي لاستلام أوراق الدعوى 2023/59 المُقامة من المُدعي أسامة أحمد شريتح وموضوعها فسخ عقد إيجار وإخلاء المأجور الكائن في القسم /15/ المُفرز عن القسم رقم 3 من العقار رقم 203/ مدينة صيدا.
رئيس القلم
محمد إبراهيم

تقرير

بكركي غائبة عما يُرسم لمستقبل لبنان

هيام القصيفي

بين حزب الله وخصومه، بات الكلام عن التفاوض الدولي حول لبنان معلوماً. لكنْ بين بكركي وحزب الله، ثمة كلام آخر، يتعدّى العلاقة المتارجحة في المواضيع المحلية، إلى ما يمكن أن يخشاه الحزب من أي دور لبكركي، وسط تراجع تأثير القوى السياسية المناهضة له.

ما لفت في الأشهر الأخيرة، أكثر من مرة، حملة من أوساط قريبة من الحزب ومؤيدين له على بكركي، في سياق مباشر وغير مباشر، تحت مسميات مختلفة. وليست قضية المطران موسى الحاج سابقاً وحالياً وحدها المعبّرة عن ذلك. ثمة انطباع بأنه في خضمّ تراجع دور القوى السياسية المارونية، والانهيار التدريجي لمواقع سياسية وأمنية وإدارية ومالية، من الطبيعي أن تأخذ بكركي حجمها التقليدي السياسي المعتاد وفقاً لتجارب سابقة. وهذا يعني تلقائياً أن تتصدّر المشهد السياسي في التعبير عن رأي المجموعة عند أي حدث مفصلي يتعلق بالنظام أو بتسويات كبرى، ولا سيما في غياب رئيس الجمهورية الماروني. فأي محاولة خارجية لفرض تسوية بالمعنى الشامل، لا بد أن تأخذ في الاعتبار موقف بكركي من احتمالات التوصل

(هيثم الموسوي)

غياب فاضح للصرح عن عواصم القرار في مقابل الانغماس في ملفات محلية

إلى تفاهمات تترك تأثيرها على مستقبل البلد. لذا، كان التلميح إلى أن تسهيل التعرّض لها، بعناوين مختلفة، يهدف إلى كبح كل مسار يراد منه إعطاؤها دوراً في ما يدور من حوارات، أو أن تكون لها كلمة مؤثّرة مع عواصم القرار (عربية أو غربية) التي تُعنى بلبنان.

ولكن، هل هناك ما يبرّر تخوّف حزب الله من الدور الذي يمكن أن تلعبه بكركي في مواجهة تفاوض يتم على حساب رؤيته ورؤية خصوم حزب الله للبنان، أو في وجه تسوية تراعي الحزب في شؤون مفصلية، ولا سيما أن هناك خيوطاً رفيعة لا تزال تربط بكركي بزوار غربيين وعرب يحرصون على زيارتها والأخذ برأيها.

بغضّ النظر عن الدور التاريخي للبطريرك الياس الحويك الذي سافر إلى باريس سعياً وراء لبنان الكبير، لا تزال تجربة البطريرك نصرالله بطرس صفير في تسويق فكرة الدفاع عن لبنان واستقلاله، في المحافل الخارجية، الأكثر حضوراً في تاريخ الحياة السياسية اللبنانية. وقد تحوّلت علامة دبلوماسية فارقة في تاريخ بكركي، من خلال جولاته الخارجية وعلاقاته ولقاءاته في واشنطن وباريس وعواصم أوروبية وعربية، ومع الجاليات اللبنانية واللوبيات المؤثّرة التي زارها حصراً لتسويق فكرة الدفاع عن لبنان، في عزّ الوجود السوري وتأثيراته وغضّ نظر خارجي - أميركي تحديداً - عن ممارساته. والأهم أن صفير تمكّن في ولاية البابا يوحنا بولس الثاني الذي عرف معنى السيطرة السوفياتية على بلاده، وكان يكنّ احتراماً خاصاً لصفير، من العمل مع الفاتيكان على تزخيم حركته الخارجية.

مع الكلام عن احتمالات استعادة تجربة ما بعد الطائف، والدور السوري، وصياغة تفاهمات دولية وإقليمية تعطي لحزب الله ما يريده، وخلفه إيران، كان التعويل على دور لبكركي بأن تكون الحاضر الأكبر قبل جلوس المفاوضين على طاولة التفاهمات الجارية حالياً. لكنّ المشكلة أن ما يخشاه حزب الله قد لا يكون له وجود في الواقع، وربما يبالغ الحزب في تصوير قدرة بكركي الحالية على التأثير كما كانت حالها سابقاً، لأن القراءة السياسية لبكركي لم تعد قراءة موحّدة، بل تخضع لتأثيرات داخلية يعرفها الجسم الدبلوماسي والسياسي المعني. والازدواجية قد تريح البعض في زمن الأزمات التي تحتاج إلى قرار واحد. والغياب الدبلوماسي الخارجي لبكركي التي كان يفترض أن تكون موجودة في عواصم القرار على غرار تجارب سابقة، وضخّ الحياة في خطاب عدم جعل لبنان مادة تفاوضية، غياب فاضح، في مقابل الانغماس في ملفات محلية الطابع.

وما يزيد من عزلة بكركي الخارجية (والتعويل على زيارات دبلوماسية بروتوكولية للصرح لا تقدّم ولا تؤخّر) وانكفائها التام عن مجاراة الحدث الإقليمي وتداعيات حرب غزة، أن عدم التنسيق بينها وبين الفاتيكان يلعب دوراً مؤثّراً. فأجندة الفاتيكان وسفيره في لبنان مختلفة تماماً، ولا ودّ معروفاً بين البابا فرنسيس والبطريرك بشارة الراعي. وتدخّل الفاتيكان مع واشنطن أو فرنسا منعزل تماماً بخريطة طريقه عما تريده بكركي. وهذا يضاعف، لبنانياً ومارونياً، من العوامل التي تجعل غياب أي حضور فاعل في برنامج التفاوض، على الأقل للتعبير عن وجهة نظر مختلفة عما يريده حزب الله أو إيران. وهذا التمايز الفاتيكاني يرسم كذلك علامة استفهام عن قدرة الكرسي الرسولي على امتلاك وجهة نظر واضحة وتفصيلية عن لبنان، ما دامت ذراعه الأساسية، أي الكنيسة المارونية، غير حاضرة كما يجب. وبقدر ما يمكن أن يكون ذلك مزعجاً أو مؤذياً، فإنه يريح الأطراف التي ستقود على طاولة التفاوض حواراً نظيفاً بالنسبة إليها، متحرّراً من محاولات عرقلة ما يُكتب من تفاهمات.

تقرير

سلام يسعى إلى لملمة فضيحة ملف التأمين

ندى أيوب

أواخر عام 2022، خرج إلى العلن، للمرة الأولى، الخلاف بين وزير الاقتصاد أمين سلام وشركات التأمين. إدانة سلام، يومها، لشركاتٍ احتالت على متضرري انفجار الرابع من آب كانت في محلّها. لكن توقيت إثارة القضية، بعد عامين على الانفجار، أثار شكوكاً حول الخلاف. يومها، وُجّهت اتهامات إلى كريم سلام، شقيق الوزير ومستشاره المالي، بمساومة الشركات على تسوية أوضاعها في هيئة الرقابة مقابل مبالغ مالية معيّنة. لكن سرعان ما نأت قضية تعويض متضرري المرفأ، رغم أن الشركات دفعت أقلّ من نصف المستحقات (مليار ومئة مليون دولار)، بالملوّار، أو بما يراوح بين 10% و20% من حقوق المتضررين مقابل تنازلهم عن المبلغ المتبقي وتبرئة ذمة الشركات التي توعّد سلام بمحاسبتها لممارستها «الإثراء غير المشروع» و«السرقة الموصوفة».

السيناريو نفسه يتكرّر اليوم، على خلفية طلب عددٍ من الشركات الضامنة (شركات التأمين) تجديد تراخيصها. فبعدما اشترط سلام على الشركات إجراء دراسات حول ملاءتها المالية، ساهم التعثّر المالي لعددٍ من الشركات التي تحتاج إلى معالجة أوضاعها في إيجاد باب لابتزازها، بإلزامها بإعداد الدراسة عبر شركة تدقيق يملكها فادي تميم، مستشار الوزير، لقاء مبالغ ضخمة. وبحسب المعلومات، فقد تواصل تميم مع الشركات لإتمام «الدبل» بـ«تكليف من كريم سلام»، وهُدّدت الشركات التي رفضت بعدم تجديد تراخيصها. ومن بين الشركات التي دفعت لإعداد «الدراسة»، شركة «المشرق» التي يملكها رئيس بلدية بيروت عبد الله درويش والنائب السابق إليكسي ماطوسيان، قبل أن يقدّم درويش شكوى أمام المدّعي العام المالي القاضي علي ابراهيم، مرفقة بشريط فيديو يظهر فيه تميم وهو يتقاضى مبلغ 100 ألف دولار كدفعة أولى من 300 ألف مقابل «إعداد الدراسة». وأوقف إبراهيم كلاً من فادي تميم وكريم سلام، وفيما أبقى على الأول موقوفاً، أفرج عن الثاني مع احتجاز جواز سفره، واستدعائه أكثر من مرة إلى التحقيق.

وبحسب المعلومات، فقد زار وزير الاقتصاد عين التينة والسرايا الحكومية لحلحلة القضية، «خشية أن تكرّ سبحة الاعترافات، ولا سيّما أنّ هناك نيّة بالتوسّع في التحقيقات بعدما بات الملف في عهدة رئيس الهيئة الاتهامية في بيروت القاضي ماهر شعيتو، إلى ما هو أبعد من تجديد الرخص، وخصوصاً أن اسم كريم سلام تكرّر في أكثر من ملف دارت حوله الشبهات، وآخرها تعويضات انفجار المرفأ».

وبسحر ساحر، حلّ وزير الاقتصاد في الأيام الأخيرة من 2023 ضيفاً على مآدب شركات ووسطاء التأمين، محاضراً عن أهمية القطاع. وتخطى الطرفان الاتهامات المتبادلة بعدما «تقاطعت مصالح الطرفين. فالوزير بحاجة إلى إظهار أن الملف القضائي سياسي الطابع، بهدف كبح طموحه لدخول نادي رؤساء الحكومات، والشركات ستربح غضّ نظره عنها»، وفق متابعين.

قضائياً أيضاً، أصدر مجلس شورى الدولة قراراً بوقف تنفيذ قرار وزير الاقتصاد تعليق ترخيص شركة «المشرق». واللافت في قرار «الشورى» ورود عبارة تصف تصرّف الوزير بأنّه «يُمارس الصلاحيات الممنوحة له للتشفي من الجهة المستدعية التي لم ترضَخ للابتزاز». واعتبر أنّ سلاّم «يُخالف القانون»، إذا ما علّق تراخيص الشركات من «دون استشارة المجلس الوطني لهيئات الضمان». وهو المجلس المنوط به منح أو تجديد أو تعليق رُخص شركات التأمين، و«الذي يمتنع سلام عن تشكيله»، ما يفسح المجال أمام الوزير وفريقه بإدارة الأمور على هواهم.

وكما جرى تغييب دور المجلس، عُطل عمل لجنة الرقابة على هيئات الضمان. وفي التفاصيل، فإن رئيس هيئة الرقابة إيلي معلوف استقال منتصف عام 2022 للعمل في القطاع الخاص، ولم يعيّن سلام بديلاً منه، لينفرد بالصلاحيات الكاملة التي أصبحت بين يديه بحكم القانون.

تقرير

وزير التربية يكيل بمكيالَيْن

فاتن الحاج

في وقت كان يُنتظر أن يتخذ وزير التربية عباس الحلبي، إجراء بحقّ من اعتدوا بالضرب على المستخدَم في المديرية العامة للتربية، علي الغول، في مكتب المدير العام عماد الأشقر، تبلّغ الغول أمس من موظف الأمن بأنه جرى إلغاء بصمته، وأن هناك توجّهاً لدى الوزير بفسخ عقده، وعندما سيصدر القرار سيُمنع من دخول الوزارة.

المفارقة أن يعاقب الوزير الموظف المعتدى عليه ويحمي موظفين آخرين ولا يحاسبهم بل يكافئهم رغم أنهم استُدعوا إلى التحقيق في ملف فساد الوزارة والرشاوى وتزوير الشهادات للطلاب العراقيين أو جرى توقيفهم، وعلى رأسهم رئيسة دائرة الامتحانات الرسمية وأمينة سر لجنة المعادلات لشهادات التعليم ما قبل الجامعي بالتكليف، أمل شعبان.

وفي تفاصيل الملف أنه قبل نحو شهر، استدعى الأشقر الغول إلى مكتبه حيث وجد في انتظاره كلّاً من الموظف (إ. ش.). وسائق الأشقر اللذين اعتديا عليه بالضرب، فيما وجّه إليه الأشقر عبارات مهينة، متّهماً إياه بتسريب معلومات من الوزارة إلى الإعلام.

بعد ذلك، استخدم الأشقر نفوذه واتصل بجهاز أمن الدولة الذي احتجز الغول، ثم جرى استدعاؤه إلى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية والمباحث الجنائية بناءً على دعاوى من الأشقر نفسه الذي لم يتردّد في الطلب إليه بتوقيع تعهّد وإرسال بيان نفي إلى «الأخبار» لخبر الاعتداء عليه، وأن يطلب سحب التقرير فرفض الغول ذلك. وعندما تبيّن أنه جرى تلفيق التهمة، ولم تصل محاولات الأشقر إلى نتيجة، حُرم الغول من الحوافز خلال الشهرين الأخيرين رغم أنه داوم فيهما وصولاً إلى السعي لفسخ عقده.

يُذكر أن الغول متعاقد في وزارة التربية منذ 27 عاماً في عهد الوزير السابق عبد الرحيم مراد ولم تُتخذ بحقه أي عقوبة طيلة سنوات خدمته.

هو قرار جديد يندرج في إطار سياسة كمّ الأفواه التي ينتهجها الحلبي منذ بداية ولايته بحق موظفين ونقابيين وكل من يشير إلى مكامن الفساد في مغارة وزارة التربية.

تقرير

هل يشرّع مجلس الوزراء مخالفات رئيس التفتيش المركزي؟

ميقاتي يغطّي عطية بضغط بريطاني

رلى إبراهيم

فضيحة فساد جديدة يُراد تمريرها وتغطيتها بمرسوم حكومي، في جلسة مجلس الوزراء المقرّرة غداً، تتعلق بالاتفاقية المطبّقة منذ عام 2019 بين التفتيش المركزي والسفارة البريطانية في لبنان بعنوان «دعم الحوكمة والرقابة والمساءلة في لبنان». علماً أن ما جرى فعلياً منذ بدء تنفيذ هذه الاتفاقية لم يكن إلا تعزيزاً لكل سبل التهرّب من الرقابة والمحاسبة، برعاية بريطانية وبتطبيق من التفتيش المركزي الذي يفترض أنه جهاز رقابي يكافح الفساد.

ففي مطلع تشرين الأول 2019، أطلقت إدارة التفتيش التي يرأسها القاضي جورج عطية مشروع «الحوكمة والرقابة والمحاسبة في لبنان»، بتوقيع مذكّرة تفاهم مدتها ثلاث سنوات (حتى 31 آذار 2022)، بين عطية ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية ممثّلة بالسفير البريطاني في بيروت إيان كولارد. تضمّنت المذكّرة هبة بريطانية بقيمة 2,5 مليون جنيه إسترليني (نحو 3 ملايين دولار)، واشترطت أن تتولى مؤسسة «سايرن اسوشيتس» البريطانية غير الحكومية تنفيذ المشروع الذي يهدف إلى مساعدة التفتيش في تطوير قدراته وتعزيز رقابته وتفعيل تعاونه مع الإدارات والمؤسسات العامة. وبموجب المذكّرة، سُلّمت المؤسسة البريطانية داتا اللبنانيين عبر إشرافها على منصة impact التي تدير برنامج المساعدات المالية للعائلات المحتاجة، والتي سبق أن سُجّلت عليها كل طلبات الحصول على اللقاحات والأذونات في فترة «كورونا».

في الحالات الطبيعية، كان يجب التصريح عن الهبة في وزارة المالية والحصول على موافقة مجلس الوزراء وتوقيع رئيس الجمهورية، فضلاً عن أن إدارة منصة كهذه، ليست من صلاحيات التفتيش الذي يتمتع بدور رقابي لا تنفيذي. إلا أن كل ذلك لم يحصل، واتفقت إدارة التفتيش، بالتنسيق مع السفير البريطاني والمؤسسة البريطانية، 3 ملايين دولار من دون اطّلاع أي جهاز أو مؤسسة في الدولة اللبنانية على آلية الصرف، ومن دون سلوك المسار القانوني الذي يفرضه الدستور في حالات مماثلة.

لذلك، يبدو مريباً أن يتضمن البند السابع من جدول أعمال مجلس الوزراء طلب التفتيش الموافقة على سبيل التسوية، على «قبول الدعم التقني والفني بخصوص برنامج الحوكمة والرقابة والمساءلة في لبنان»، ما يعني التصديق على كل مخالفات التفتيش، إذ إن رئيس الحكومة نفسه هو كان قد أحال عطية إلى ديوان المحاسبة في آب 2022، وأصدر الديوان تقريراً في آذار الماضي أدان فيه عطية، وطلب التوسّع في التحقيق حول الاستنسابية والتلاعب بطلبات المواطنين وهدر الأموال العامة وتعريض أمن الدولة للخطر. وأشار إلى مخالفته للمادة 52 من قانون المحاسبة العمومية بعدم استصدار أي قرار بقبول هبة الـ3 ملايين دولار من مجلس الوزراء وعدم تقييدها ضمن واردات الخزينة اللبنانية في قسم الواردات من الموازنة، وعدم إرفاق الملف بأي كشوفات أو مستندات تبيّن وجهة الصرف والإنفاق.

لذلك، ثمة سؤال رئيسي: هل يقفز الوزراء فوق تقرير الديوان ويشرّعون مخالفات عطية وكشفه داتا اللبنانيين وإدارات الدولة أمام دول وأجهزة أجنبية، وتقاضي أموال على شكل هبات من دون التصريح عنها أو عن وجهة صرفها بالاستقواء بالسفارات الخارجية؟

حتى الآن، يبدو أن عطية نجح جزئياً في إخضاع الدولة برئيس حكومتها والوزراء والقضاة لمنحه صك براءة، بدعم من السفارة البريطانية التي تريد تبرئة ذمتها أمام دولتها ومواطنيها. فمخالفات السفير البريطاني لا تقل فداحة عن مخالفات عطية، خصوصاً أن بريطانيا قامت بإبرام مذكّرة تفاهم مع شخص في دولة أخرى متخطية كل الأصول القانونية المعتمدة لدى إبرام اتفاقيات مماثلة، مع ما تضمّنته من أموال للصرف بطريقة عشوائية ومن دون أي مستند. لذلك تبدو المسألة اليوم أكثر وضوحاً لناحية رغبة بريطانيا بإقفال هذا الملف وتسويته وتجنيب السفير والمسؤولين البريطانيين المحاسبة والمساءلة في بلدهم.

وكان السفير البريطاني ترأس وفداً دبلوماسياً من سفراء الولايات

السفارة البريطانية تضغط على السراي لتمرير البند السابع من جدول أعمال جلسة الغد بسلاسة

المتحدة وكندا وهولندا وألمانيا واليابان، زار السراي الحكومي عقب صدور تقرير الديوان، وطلب من ميقاتي تغطية عمل رئيس التفتيش، وأصدر الوفد بيان دعم لعطية، لتبدأ بعدها مسيرة «قوننة» الاتفاقية التي انقضت مدتها وصُرفت ملايينها، ويراد اليوم التمديد لها سنة إضافية في ظل الظروف الغامضة نفسها والمخالفات عينها، ومن دون اطّلاع الحكومة على أي تفصيل في العقد. وعلمت «الأخبار» أن السفارة البريطانية تواصل الضغط على السراي لتشريع المخالفات، وأن السفير البريطاني زار ميقاتي أكثر من مرة

لحثّه على تمرير البند بسلاسة.

وللمصادفة، فقد سبق إدراج هذه الفضيحة على جدول أعمال مجلس الوزراء، إرسال المدير العام لوزارة العدل القاضي محمد المصري رأي هيئة التشريع والاستشارات إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء قبل نحو أسبوعين (2023/12/21)، رغم أن رأي الهيئة الموقّع من رئيسته القاضية جويل فواز صدر بتاريخ 25 تموز من عام الماضي وتمّ حفظه في الأدراج لغاية الآن. ويأتي هذا الرأي ليستكمل مسار إعفاء السفارة البريطانية في بيروت من أي مسؤولية باعتبار أن مخالفاتها «ليست من المخالفات البيّنة المنصوص عليها في المادة 46 من اتفاقية فيينا»، رغم أن المادة 46 نصّت على أنه «تُعتبر المخالفة بيّنة إذا كانت واضحة بصورة موضوعية لأي دولة تتصرف في هذا الشأن وفق التعامل المعتاد وبحسن نية». فكيف لم ترَ الهيئة في ما فعلته السفارة البريطانية مخالفة واضحة تفرض محاسبتها في بلدها، واعتبرت بدلاً من ذلك أن «مذكّرة التفاهم بين التفتيش وبريطانيا كما ملحقها الأول نافذان ويقتضي المبادرة إلى إتمام إجراءات القانون الداخلي اللبناني لناحية قبول الهبة (التي سبق أن صُرفت) بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء؟ ما يعني أن هيئة الاستشارات في وزارة العدل أتت لتنسف تقرير الديوان، علماً أن رأيها غير ملزم في هذه الحالة.

ويتحمّل رئيس الحكومة والوزراء الذين سيجتمعون غداً مسؤولية رئيسية حيال هذا الموضوع الذي عرّض كل مؤسسات الدولة اللبنانية ومواطنيها وأمنها للخطر وسمح لفرد، يصدف أنه قاض مكلّف بإدارة جهاز رقابي، بمخالفة القانون والإمعان في ضرب المؤسسات وتشريع أبواب دولته أمام السفارات والمنظمات غير الحكومية.

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.
صدق الله العلي العظيم
انتقل إلى رحمة الله تعالى
مصطفى سليمان شمص
زوجته: منى كزما
ولداه: زياد وفؤاد
أشقاؤه: المرحوم علي
المرحوم المهندس مالك زوجته ناديا حب الله
المرحوم الأستاذ رامز زوجته نهى سكرية
المرحوم النقيب الطيار عبدالله
المرحوم الدكتور مجيد زوجته هيلين بيسيريه
المرحوم العميد الركن المهندس ماجد زوجته رحمة زيدان
المرحوم فايز زوجته نوال كنعان
الدكتور يوسف زوجته يولاند غونفروفيل
محمد زوجته هيام شمص
شقيقاته: المرحومة الحاجة فاطمة زوجة المرحوم حسن إسماعيل شمص
الحاجة مفيدة زوجة الحاج عدنان شمص
المرحومة الحاجة مهى زوجة الحاج محمد إسماعيل شمص
إكرام زوجة المحامي الأستاذ طلال شرارة.
ووري الثرى في جبانة بلدته بوداي يوم أمس الأربعاء بتاريخ 2024/1/10
قُبلت التعازي قبل الدفن وبعده، وتقبل لمدة ثلاثة أيام في منزل العائلة الكائن في البلدة المذكورة.
كما وتُقبل التعازي في بيروت في جمعية التخصص والتوجيه العلمي يوم الأحد الواقع فيه 2024/1/14 من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السادسة مساءً.
له الرحمة ولكم من بعده طول البقاء
الآسفون: آل شمص، حب الله، سكرية، كنعان، زيدان، غونفروفيل، بيسيريه، كزما، شرارة وعموم أهالي بوداي.

انا لله وانا اليه راجعون
انتقل الى رحمته تعالى البارحة 10 كانون الثاني 2024،
الكاتب والمفكر السياسي
كريم مروه (أبو أحمد)
زوجته نجوى بزي
اولاده هانيه زوجة شريف الصحناوي، غسان زوجته دارين شاهين
أشقاؤه المرحوم الحاج محمد علي، المرحوم الحاج محمد حسين، المرحوم مرتضى، المرحوم رؤوف، العميد السابق في الجامعة اللبنانية الدكتور مصطفى
شقيقاته المرحومة الحاجة فاطمة، الحاجة نزيهة، سكنة، مريم، زينب
سيوارى جثمانه الثرى يوم السبت 13 كانون الثاني عند الساعة 10 صباحاً في روضة الشهيدين، وتقبل التعازي في اليوم نفسه في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، بئر حسن، من الثالثة بعد الظهر حتى السادسة مساءً، ويوم الأحد 14 الجاري في جمعية متخرجي الجامعة الأمريكية في بيروت من الثالثة بعد الظهر حتى السابعة مساءً
للتواصل هاتفياً،
زوجته نجوى: 70/720373
ابنته هانية: 03/760906
ابنه غسان: السعودية واتساب 966534309871
لكم من بعده طول البقاء
الآسفون: آل مروه، بزي، الصحناوي، شاهين، ناصر، الأمين، حماده، توبوزادا.

رحيله

الرفيق أبو أحمد يطوي مسيرةً فكريةً وسياسيةً صاخبةً

كريم مروة... الماركسي الذي صدّق كذبة «نهاية التاريخ»

عبدالرحمن جاسم

ربما لا يرى كثيرون في الراحل كريم مروة (1930 ـ 2024) مفكّراً رومانسياً، أو حتى حالماً، ولكن من المؤكّد أنّ الرجل حاول مراراً وتكراراً أن يجد «ضالّته» بين أفكاره. غرق فيها بالتأكيد. خانته العبارات مراراً، كما خانته مغامرات السياسة ودهاليزها. مفكّرٌ لمّاحٌ، وشخصيةٌ لبنانيةٌ لها ثقلها تحليلاً أو تنظيراً لقعود طوال في قضايا سياسية واجتماعية وثقافية... منذ أيام «الوثبة» (الثورة في العراق عام 1948 على اتفاقية «بورتسموث» ضد الإنكليز) التي عرفها شابّاً أثناء دراسته في العراق، وصولاً إلى موقفه الغريب، القاسي، واللامنطقي من المقاومة التي وسمها بكثير من الصفات التي ليست فيها. كان شيوعياً ولكنه اعتبر أنّ الاشتراكية «كذبة كبيرة»، وأنّه من دون «رأس المال» (يقصد رأس المال الحقيقي، لا كتاب كارل ماركس)، «لا يحصل تغيير»؛ وأنّ الشيوعية انتهت، فـ «ابحثوا عن شيء آخر»، وأنّ «التجربة الشيوعية بأكملها انتهت» لا في منطقتنا فقط، بل في العالم كلّه.

عبد الكريم مروة المولود عام 1930، الشيوعي بحسب انتمائه لسنواتٍ طوال للحزب الشيوعي اللبناني، مسؤولاً منذ ستينيات القرن الماضي وعضواً في المكتب السياسي منذ عام 1964 حتى عام 1999 ونائباً لأمينه العام (في المؤتمر الوطني الخامس في عام 1987)، وأحد مفكريه البارزين ومنظّريه، كان في أواخر حياته رافضاً بشدة لتوصيفه «شيوعياً» أو «ماركسياً»، إذ «سمّيت نفسي يسارياً، لا شيوعيّاً ولا اشتراكيّاً، مع أن كلمة يساري لم يكن لها معنى إلا أيام الثورة الفرنسية، بمعنى ما هو أقرب إلى الواقع والتغيير، فكلمة يساري لا تعني عقيدةً محدّدةً، فيها ميل واتجاه نحو التغيير استناداً إلى بعض القيم التي أخذناها من ماركس، ثم هل هناك قبضاي يصف نفسه بالاشتراكي أو الشيوعي يمكن أن يشرح لي صفته! أكثر من ذلك، في أحد حواراتي قلت: إذا طُرح على شخص رأيه بكلمة شيوعي بعد كل الذي حصل، ماذا يقول؟ إذاً كان لديه بعض العقل يمكن أن يردّ: ألا تخجل أن تطرح عليّ هذا السؤال، عمّن تسأل؟ عن أولئك الذين عملوا الكوارث باسم الشيوعية». كانت شيوعيّته «رومانسية» كما أشار أكثر من مرّة؛ تعلّق بها وهو حدثٌ بعد حين قرأ «الأم» لمكسيم غوركي، ولاحقاً عبر نضالات الشيوعيين والجيش الأحمر في مواجهة النازية. حياته في منزل ابن عمّه حسين مروّة، الشيخ الذي خلع العمامة وأضحى شيوعياً، أسهم بشكل كبير في صياغة وعيه: هناك تعرّف إلى شخصيات لها ثقلها الثقافي والأدبي والعلمي أمثال الشاعرين الكبيرين محمد مهدي الجواهري وبلند الحيدري وشخصيات مناضلة من طينة جعفر الخليلي وحسين الشبيبي (أعدم مع الرفيق «فهد» عام 1949).

> لغته الناقدة كانت واحدةً من سماته انسحبت على معظم كتبه

أبو أحمد، الآتي من قرية حاريص في جنوب لبنان، وابن رجل الدين أحمد مروة الذي وصفه مرةً بأنه رجل «دين ودنيا»، الذي أصرّ أن يعلّمه الدينَ والقرآن منذ سنواته الأولى، فحفظ القرآن بأكمله وهو صغير، ثم عاد وأدخله إلى «مدرسة اللاتين» وسلّمه بيده إلى رئيسها الأباتي من دون أي نقاش في أساسيات التعليم وضوابطه وفقاً لكلامه في إحدى المقابلات. أمر أدهش الأب المسيحي الكاثوليكي الذي «طلب منّي أن أقرأ له آيات من «سورة مريم» في القرآن لمدة عشر دقائق قبل الدخول إلى الكنيسة للصلاة مع سائر التلامذة: أبانا الذي في السماوات».

كان لمروة الماركسي سقطات غريبة، غير مفهومة، وغير منطقية وخصوصاً بالنسبة إلى شخص مثله. الرفض سمةٌ طبعت مواقفه المتأخّرة، إذ أشار إلى أنّ «الحزب الشيوعي الموجود اليوم لا علاقة لي به، لستُ معه ولستُ ضدّه، ولم أعد أبالي به». إنها حالةٌ أشبه بالعدمية منها أكثر منها أي شيء. خرج كريم مروة من الحزب لأنّ الأخير «لم يتعلّم من تجاربه السابقة». هل كان مصيباً أو مخطئاً؟ لا أحد يعلم، كل ما يُعرف أنه كان يردّد مراراً وتكراراً: «لا ولن أقبل أن يملي عليّ أحد ما أفعله. هذا ليس وارداً أبداً. أنا من أقرّر بعقلي وأفكاري وقناعاتي». من كان يريد أن يملي عليه ذلك؟ لا أحد يعلم قصده. لغته الناقدة كانت واحدة من سماته انسحبت على معظم كتبه (قرابة 40 كتاباً) التي تناولت التجارب التي عاشها. تجاربٌ عاد وانتقدها بلغةٍ قاسية مباشرة، فانتقد الشيوعية، والماركسية، والتجربة السوفياتية، واليسار العربي، طابعاً الجزء المتأخّر من مسيرته بتحوّلات وقفزات فكرية وسياسية ومصدّقاً كذبة «نهاية التاريخ».

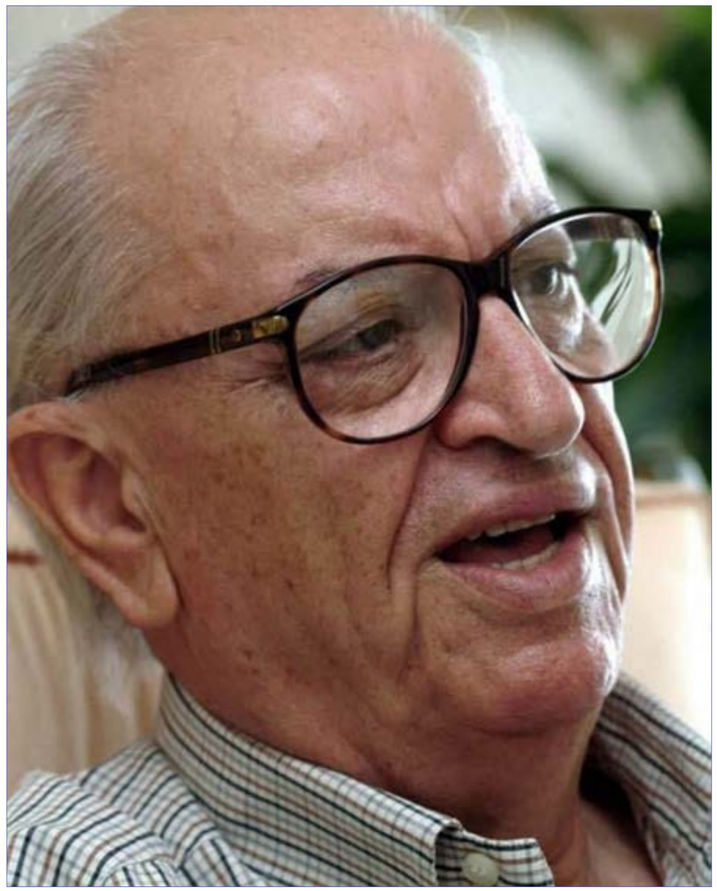

المثقف بين السياسيين... والسياسي بين المثقفين

غادة حداد

المثقف بين السياسيين والسياسي بين المثقفين. هكذا عرف نائب الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني كريم مروة، الذي انطفأ أمس عن 94 عاماً، وفي جعبته تاريخ نضالي وفكري طويل، بدأ في العراق، وجال به في دول العالم، قبل أن يغفو نهائياً في شقته المتواضعة في مار الياس في بيروت. ولد كريم مروة في بلدة حاريص الجنوبية. والده رجل الدين الشيخ أحمد مروة الذي أخذ منه الناحية الدينية في صغره، فختم القرآن عن عمر الثمانية في كتّاب القرية. في أواخر عام 1947، أرسله والده إلى بغداد لمتابعة دراسته الثانوية برعاية ابنه الشهيد حسين مروة. هناك، تعرّف إلى عدد كبير من المثقفين العراقيين؛ في مقدّمهم الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري.

كان حسين مروة ملهماً لجيله وعائلته. بعدما خلع الأخير عمامته وتوجّه نحو الفكر الماركسي، تبعه كريم، وخصوصاً بعد مشاركته في الانتفاضة في العراق عام 1948 ضد المعاهدة الأنغلو عراقية التي كانت تنصّ على السماح للجيوش البريطانية بدخول العراق خلال أي حرب أو اشتباك مع إيران، وسمحت بأن يمدّ العراق هذه الجيوش بكل التسهيلات والمساعدات في أراضيه ومياهه وأجوائه، وبات أحد الشيوعيين العراقيين.

في فترة شبابه، تحوّل نحو القومية العربية، وخصوصاً بعد مطالعته مجلات «الهلال» و«الرسالة» و«الكاتب المصري» و«الطريق»،

> توجّه نحو الاشتراكية كاحتجاج على الهزيمة وضياع فلسطين

وانغماسه في كتابات جبران خليل جبران، وميخائيل نعيمة، وأمين الريحاني، وطه حسين، وتوفيق الحكيم، وجرجي زيدان، وعباس محمود العقّاد وغيرهم من الكتّاب العرب.

لم يكن يصنّف نفسه قومياً عربياً بما كان سائداً يومها، ما قرّبه أكثر من الشيوعيين، وخصوصاً بين أساتذته وأصدقائه. بنى قوميته على وطنيته اللبنانية ومشاعره القومية العربية. كانت فلسطين في وجدانه، بدايةً لقرب قريته إلى الشمال الفلسطيني والعلاقة الوطيدة التي جمعت أهالي القرى اللبنانية الجنوبية بالعائلات والمدن الفلسطينية.

وفي أعقاب الحرب العربية في فلسطين لمنع قرار التقسيم، والهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية، توجّه نحو الاشتراكية، كاحتجاج على الهزيمة وضياع فلسطين، إلى جانب انبهاره بالاتحاد السوفياتي والإنجازات التي حقّقها في الحرب العالمية الثانية وهزيمة النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا.

عاد الى لبنان ودخل الى الجامعة اللبنانية عام 1952، في فرع الأدب، وبقي فيها لعام واحد. قبل انتسابه الى الحزب الشيوعي، انتخب نائباً لرئيس الرابطة الطلابية بصفته شيوعياً. وفي عام 1953، تقدم بقرار من الحزب للامتحان النهائي في الجامعة ليتوجه بعدها إلى مدينة بودابست، من أجل تمثيل الشبيبة العربية في قيادة «اتحاد الشباب الديموقراطي العالمي». مثّل حركة «السلم اللبنانية» في قيادة «مجلس السلم العالمي» في فيينا عام 1962، وزار دولاً عدة، وشارك في مؤتمرات وندوات تعرّف خلالها الى مثقفين من دول كثيرة، والتقى العديد من قادة الدول والأحزاب من كلّ الاتجاهات.

استدعاه الأمين العام السابق للحزب نقولا الشاوي ليكون عضواً قيادياً في الحزب عام 1964، بعد انفصال الحزبين اللبناني والسوري. في عام 1966، تشكّل مكتب سياسي ولجنة مركزية في الحزب، وكان مروة الى جانب جورج حاوي، أصغر الأعضاء القياديين في مقابل ما يعرف بالحرس القديم، وهم: نقولا الشاوي، حسن قريطم، أرتين مادويان وصوايا صوايا. أمر أنتج خلافات بين التيارين المحافظ والتجديدي الذي كان يطالب بفصل القرار الحزبي عن الاتحاد السوفياتي. انتهى الصراع بفرض قرار التجديديّين في المؤتمر، الذي انعقد في صيف عام 1986، في الوثائق الجديدة التي أقرّها المؤتمر، ووضع صبغة جديدة لاشتراكيّتهم، تتّسم بالديموقراطية وبالقيم الإنسانية التي تُعبّر عنها الاشتراكية. بقي كريم مروة عضواً قيادياً في الحزب الشيوعي بين عام 1966 و1999، وانتخب نائباً للأمين العام في المؤتمر الوطني الخامس عام 1987. تعرّض عام 1985 لمحاولة اغتيال في ظل موجة الاغتيالات التي طاولت قادة ومفكرين شيوعيين من قبل ما يسمى بالقوى الظلامية. عاد عام 1990، ليكون المشرف على جريدة «النداء»، بعد المشاكل التي كانت تعانيها الصحيفة والحزب على حد سواء. اعترض يومها بسبب تقدمه في العمر، فعمل على تأمين تمويل للجريدة من رجل الأعمال جميل سعيد. كما استغل علاقته بهيئة إدارة «طيران الشرق الأوسط»، وخصوصاً مع سليم سلام ويوسف لحود، وعقد اتفاقاً بوضع إعلانات للشركة في المجلة مقابل توزيع الجريدة في كل رحلات طيران «الشرق الأوسط» مثل سواها من الصحف، فوافقوا على ذلك.

في تلك الفترة، طلب منه حاوي تحضير الوثيقة النهائية للمؤتمر السادس، وتوجه مع الراحل جورج بطل الى دمشق لإعداد الوثيقة، وعملوا عليها طوال أربعة أيام، وأقرت في المؤتمر مع بعض التعديلات. استقال نهائياً من الحزب عام 1999، محافظاً على يساريته، وتابع نشاطه الفكري والسياسي، فعمل على نقد للتجربة الاشتراكية، على الرغم من كونه يومها نائب الأمين العام للحزب، وحاول الحفاظ على استقلاليته. قدم خلاصة هذا النقد في كتاب «حوارات» الذي صدر عام 1990، وناقش أربعين مثقفاً عربياً.

أدّى كريم مروة دوراً بارزاً في الصحافة، حيث عمل في تحرير جريدة «النور» التابعة للحزب الشيوعي في سوريا في أواخر الخمسينيات، قبل انفصال الحزب بين لبنان وسوريا. وعندما وقعت الانتفاضة في بيروت عام 1958، عاد إلى لبنان وشارك في الأعمال العسكرية، وكان مسؤولاً عن مستودعات الأسلحة في بيروت.

كان أحد مؤسسي جريدة «النداء» التي كانت ناطقة باسم «حزب النداء القومي» في ثلاثينيات القرن الماضي، وانتقلت ملكيتها في الأربعينيات الى الحزب السوري القومي الاجتماعي، ليعود الحزب الشيوعي ويشتريها مطلع عام 1959. يومها استدعى الأمين السابق للحزب الشهيد فرج الله الحلو، الى جانب مجموعة من الشيوعيين للانضمام إلى هيئة تحرير الصحيفة، وأصدروا العدد الأول في 21 كانون الثاني (يناير) عام 1959. واكب مروة النجاحات والصعوبات التي عاشتها الصحيفة طوال نصف قرن من الزمن، وبقي نائب رئيس التحرير حتى عام 1966. قدم إسهامات فكرية ونظرية وقرابة أربعين كتاباً، منها «الحزب الشيوعي اللبناني: سياسته وأهدافه» وزّع مع جريدة المحرر اللبنانية (1969)، و«ماذا بعد حرب تشرين؟» (1974)، و«جدل الصراع مع إسرائيل وجدل السلام معها» (1994)، و«الوطن الصعب والدولة المستحيلة – حوار بين كريم مروة وكريم بقرادوني» (1996)، و«من ذاكرتي الفلسطينية» (1998)، و«الفكر العربي وتحولات العصر» (2006)، و«أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة» (2006)، و«الشيوعيون الأربعة الكبار» (2008).

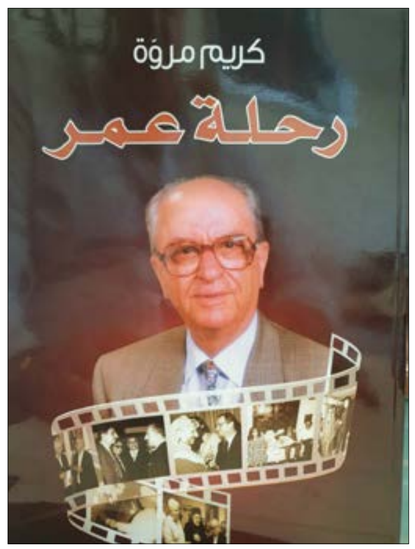

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4497

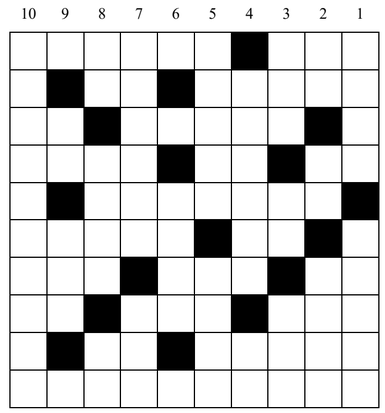

أفقيا

1- مدينة لبنانية – مدينة في السعودية – 2- من الأحجار الكريمة – حفّر البئر – 3- بلدة لبنانية في قضاء الشوف – أمر فظيع – 4- للتأفف – للنفي – جزيرة أندونيسية – 5- عائلة مؤرخ مغربيّ راحل – 6- اسم فعل بمعنى اسكتْ – مجموعة من السفن الحربية – 7- تُقال في لعبة الطاولة – بقرة وحشية – قذارةٌ – 8- في الوجه – آلة موسيقية – قفز – 9- عين كثيرة الدمع – قلب – 10- أغنية للفنان اللبناني الراحل ملحم بركات

عمودياً

1- مدينة لبنانية – مدينة أميركية في ولاية فلوريدا – 2- للندبة – نوتة موسيقية – دولة في أميركا الشمالية – 3- نام – سارق – سعادة وسرور – 4- أبوهم – شهر ميلادي – 5- شعوب غزت الشرق لمدة طويلة من الزمن – اسم حمله عدد من ملوك أوروبا – 6- أحرف متشابهة – 7- مدينة لبنانية – يأتي بعد – 8- أصل البناء – بلدة لبنانية في قضاء زغرتا – هاج الدم – 9- للتعريف – غفلة النوم – 10- لاعب كرة سلة لبناني محترف

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1-جورج أبيض – 2- زيتون – حبال – 3- رمل – ابن عرس – 4- اب – دراق – تل – 5- ل ل ل ل – دويّ – 6- كيم – الغشيم – 7- ساتورن – 8- أج – رق – باطن – 9- ربح – أنا – ري – 10- جرن الكبّة

عمودياً

1- جزر الكناري – 2- ويمبلي – جب – 3- رتل – لمس – حج – 4- جو – دل – آر – 5- أنار – اتقان – 6- بابلو – نا – 7- يحنق – غربال – 8- ضبع – دشنا – 9- أرتوي – طرب – 10- السليمانية

sudoku 4497

					5			
		4		3	7	9		
	7			4			6	
6			1					5
7		8	2	5		6		1
				7				
4	6			1	2		3	9
9	5			6	8		2	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4496

3	8	2	4	6	5	1	7	9
1	5	7	9	2	3	8	4	6
4	9	6	7	1	8	5	3	2
2	4	9	8	3	6	7	5	1
6	3	5	1	9	7	2	8	4
7	1	8	5	4	2	9	6	3
9	7	3	2	8	4	6	1	5
8	2	4	6	5	1	3	9	7
5	6	1	3	7	9	4	2	8

مشاهير 4497

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

طبيب مجري (1876- 1936). نال جائزة نوبل في الطب عام 1914

7+11+8+9+10 = عاصمتها طهران ■ 3+ 2+1+5 = باب بالأجنبية ■ 6+4 = إحسان

حل الشبكة الماضية: جبور الدويهي

طوفان الأقصى

إيلون ماسك «يُجزِّر» بفلسطين على X

في الثامن والتاسع من الشهر الحالي، بدأت منصة X (تويتر سابقاً) حملة تطهير ممنهجة بحقّ أبرز حسابات المؤثرين اليساريين والحسابات المؤيدة للشعب الفلسطيني التي تحظى بعدد كبير من المتابعين. أعيدت هذه الحسابات، المعروفة بانتقادها الإسرائيلي، في وقت لاحق من مساء الثلاثاء.

علي عواد

بداية، يتوجب الإشارة إلى ما يحدث داخل المجتمع الأميركي كي نفهم السياق الذي حصلت فيه مجزرة الحسابات على X. ينشغل الرأي العام الأميركي حالياً بالوثائق التي تكشف عن تورّط شخصيات أميركية بارزة في قضية الإجرام الجنسي بحق قاصرات وقصّر من المتوفى جيفري إبستين وغيلاين ماكسويل. كما ينشغل الرأي العام بقضية اعتقال مجموعة من الرجال الذين ينتمون إلى الطائفة اليهودية الحسيدية في نيويورك، يوم الإثنين الماضي، بسبب نفق غير قانوني حُفر سراً أسفل المعبد اليهودي التاريخي. إضافة إلى ذلك، لا يزال موضوع استقالة رئيسة «جامعة هارفارد» كلودين غاي (راجع مقال الزميل عبد الرحمن جاسم في مكان آخر من الصفحة) يتفاعل على منصة X بسبب هجوم الملياردير الصهيوني، بيل أكمان عليها، منذ الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي بحجة مناصرتها لفلسطين. كل ذلك يحدث بالتوازي مع بدء عملية شد أواصر الناخبين من كلا الحزبين في الولايات المتحدة الأميركية مع حلول عام الانتخابات الرئاسية التي ستجري أواخر العام الحالي.

وفقاً لمشغّلي بعض الحسابات البارزة التي أُوقفت على منصة X، تكهّن بعضهم بأن تعليق حساباتهم ذو علاقة بالانتقادات الموجهة إلى زوجة الملياردير الصهيوني ويليام بيل أكمان. الأخير، شارك بشكل ملحوظ في معارضة المنظمين الطلابيين المؤيدين لفلسطين، وخصوصاً في «هارفارد»، جامعته الأم. حتى مع استقالة رئيسة «جامعة هارفارد»، كلودين غاي، التي اتهمها أكمان بتزوير أطروحاتها (كلامه عار عن الصحة بحسب الجامعة)، كثّف أكمان هجومه عليها عندما وجد أنها ستبقى في مجلس الجامعة مع الراتب نفسه الذي كانت تتقاضاه كرئيسة لها. المهم، بعد استقالة غاي، نشر موقع Business Insider، في السادس من الشهر الحالي، تقريراً يكشف أن نيري أوكسمان، زوجة أكمان، ارتكبت «حالات متعددة من السرقة الأدبية، إذ قامت بنشر كتابات من مصادر أخرى على أنها خاصة بها من دون الاستشهاد بالأصل بأي شكل من الأشكال». وقالت Business Insider إن أطروحة أوكسمان الأستاذة السابقة في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» تحوي «15 مقطعاً تم جلبها من ويكيبيديا من دون إسناد» وفشلت في الاستشهاد بمصادر أخرى. رداً على ذلك، اعترفت أوكسمان بأنها لم تنسب الفضل إلى عمل أكاديمي في أطروحتها. واعتذرت أيضاً عن الحالات الأخرى التي «حذفت فيها علامات الاقتباس لبعض الأعمال التي استخدمتها». إلى هنا، استطاع الملياردير الصهيوني والمقرب من إيلون ماسك، احتواء ما حصل، لكن ما لم يُتوقع حصوله، أن يخرج اسم زوجته مجدداً إلى التداول وهذه المرة في قضية ارتباط مع المدان بالتحرش الجنسي بالأطفال جيفري إبستين، ومع الممثل الأميركي، براد بيت، التي تتفاعل كل يوم. ردّ أكمان أتى سريعاً، وقال إنّ المختبر التي كانت تديره زوجته في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» تلقى «150 ألف دولار من إبستين». وأضاف أن زوجته «التقت به (إبستين) مرة واحدة في معهد ماساتشوستس بناءً على طلب رئيس MediaLab. لقد تم تقديمه (إبستين) لها كمتبرع لا يختلف عن مئات المتبرعين الآخرين على مدار السنوات التي طلب منها تقديم عملها بناء على طلب الإدارة». وتابع أكمان: «لقد دُعيت من قبل إبستين إلى وجبات عشاء عدة ولم تقبل أبداً دعوة واحدة أو رأته أو تحدثت معه مرة أخرى».

مع إفرادنا تلك الأمور، نعود إلى ما قاله أصحاب الحسابات التي أوقفتها منصة X ثم أعادت تفعيلها. حساب @zei_squirrel اليساري الذي يحوي 217 ألف متابع، نشر في موقع التدوين الشهير substack «كنت الآن في منتصف كتابة موضوع حول فساد بيل أكمان وأكاذيبه، وفجأة تلقيت إشعاراً بأنه لم يعد بإمكاني النشر لأنني موقوف... هذا هو السبب الوحيد الذي أفكر فيه عن سبب تعليق حسابي الآن على X، حيث لم تتغير منشوراتي بأي شكل من الأشكال عن الأشهر أو السنوات القليلة الماضية في المحتوى».

> **صار دمية في يد اليمين من ترامب إلى «إسرائيل» مروراً بجورجيا ميلوني في إيطاليا**

حساب @TrueAnonPod، الذي يحوي أكثر من 150 ألف متابع، والمختص في متابعة ونشر محتوى وثائق جيفري إبستين، كتب على منصة X بعد إعادة تفعيل حسابه «لقد قدمنا استئنافاً (لمنصة X) لكن لم يكن هناك بريد إلكتروني لإعلامنا إن كان هناك إبلاغ ضد الحساب وما إلى ذلك. أنا متأكد تماماً من أنّ جميع الحسابات قد قدمت بعض التعليقات على هذه الحادثة» في إشارة إلى منشور نشره الحساب بخصوص علاقة زوجة أكمان بإبستين، كذلك، فقد كان حساب ستيفن موناسيلي ينتقد أكمان.

لم ينتقد آخرون، مثل آلان ماكلويد (حوالى 240 ألف متابع) وروب روسو (حوالى 100 ألف متابع)، أكمان صراحةً، لكنهم نشروا وأعادوا تغريد المحتوى الداعم لفلسطين. وكان رد فعل الصحافي اليساري في «ذي إنترسنيت»، غلين غرينوالد (لديه مليونا متابع) على عمليات الإيقاف، إذ كتب: «حساب @Zei_squirrel يتمتع بشعبية كبيرة. كان تركيزه على انتقاد السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشدة. لقد نجا هذا الحساب من نظام تويتر السابق. وكان تركيزه الأخير على انتقاد إسرائيل وأكمان». وكتب في منشور آخر: «يبدو أن جميع الحسابات التي كانت تنتقد إسرائيل وأكمان حظرت في الساعات الـ 48 الماضية». بعض الحسابات أوقفت لنشرها أنّ «خروج أفراد الطائفة اليهودية الحسيدية في نيويورك من النفق أشبه بالجرذان».

ليست المرة الأولى التي «يطهّر» فيها إيلون ماسك منصة X من الحسابات الناقدة لحرية التعبير المطلقة، واجه في كانون الأول (ديسمبر) عام 2022، ردّ فعل عنيفاً عندما طهّر المنصة من الصحافيين البارزين، بمن في ذلك دوني أوسوليفان من CNN وميكا لي من «ذي إنترسنيت». ثم أعاد تفعيل تلك الحسابات بعد احتجاج كبير، مدعياً أنها أوقفت عن طريق الخطأ. استحوذ إيلون ماسك على تويتر في تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2022 مقابل 44 مليار دولار، وتعهّد بجعل المنصة ملاذاً لحرية التعبير المطلقة. لكن الملياردير الذي ذكر ترامب أنه أتى إليه وهو على شفير الإفلاس عندما كان رئيساً للولايات المتحدة، راجياً المساعدة، وحصل عليها، صار دميةً بين يدي جماعات اليمين من ترامب إلى «إسرائيل» مروراً بجورجيا ميلوني في إيطاليا. ويكفي أن نتابع منشورات ماسك على منصة X: عملياً الرجل ينشر ويعيد تغريد كل القضايا التي يتبنّاها ترامب وأقطاب اليمين بشكل متواصل في حسابه على المنصة.

حرية التعبير المطلقة التي يتفاخر بها ماسك على X، تسري فقط على حسابات اليمين المتطرف التي أعاد ماسك تفعيلها. لا تتسع المنصة لصوت الشعب الفلسطيني ولا لأي حرّ يحاول الكتابة عن الفظائع والتوحش الذي يمارسه الكيان الصهيوني بحق الأطفال والنساء والمدنيين العزّل في غزة. ماسك لم يشتر تويتر عن عبث أو ملل، المنصة التي تحول اسمها إلى X أداة بالغة الأهمية في تشكيل الرأي العام والسردية، وسيكون لها دور كبير في الانتخابات الأميركية القادمة لناحية تقوية كفة اليمين.

ليست المرة الأولى التي «يطهّر» فيها إيلون ماسك منصة X من الحسابات الناقدة (مات تشيس)

صارم الصهيوني ويليام بيل أكمان رئيسة «جامعة هارفارد» السمراء كلودين غاي وكافحها وحاربها، والتي استقالت من منصبها نتيجة الضغوط التي مورست عليها والهجوم العنصري عليها واتهامها بمعاداة السامية والسرقة الأدبية. لم يكتفِ بذلك، بل واصل شنّ هجومه على الجامعة مع ذلك، معتبراً موقفها شبه الداعم لغاي بإبقائها أستاذة في الجامعة «كارثةً خطيرةً ومستمرة على سمعة الجامعة ومجلسها»

تشويه سمعة رئيسة «هارفارد» واتهامها بالسرقة الأدبية

الجامعات الأميركية في مهبّ المكارثية الصهيونية

عبدالرحمن جاسم

«مجموعةٌ صغيرة من الأرواح المصمّمة، المتأكدة من صلابة معتقدها ومهمتها، يمكنها أن تغيّر مسار التاريخ» (المهاتما غاندي). تستخدم نيري أوكسمان، الجندية السابقة في جيش الاحتلال الإسرائيلي والأستاذة السابقة في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، هذه الجملة التي يمكن تأويلها أيما اتفق؛ كجملةٍ ارتكازية في حديثها عما حدث في غزّة يوم السابع من تشرين الأول (أكتوبر) العام الفائت. تستخدم غاندي وأقواله، كما غيرها من متسلّقي الإنترنت وروّاد الأعمال باعتباره «حكيماً»، هذا السلوك دأبت عليه الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية، فهي تُفقد الأصل معناه، ليصبح مفرغاً من قضيته كما حين تستخدم الشركات الاستهلاكية صورة الثائر الأرجنتيني غيفارا لترويج بضاعتها أو إعلاناتها، وقس على ذلك. استغلّت نيري موقعها ومكانتها لتتحدّث مطولاً ضمن تغريدات وكتابات وأشعار وأغنيات، عمّا حدث في غزّة مع بداية «الطوفان». استخدمت كل أنواع الأكاذيب والدجل والضغط على مشاعر الآخرين والتلاعب بها... سياسة يجيدها الصهاينة جيداً لتحوير الحقائق وتحويلها.

تفقد جملة غاندي معناها أمام أوكسمان وزوجها ويليام بيل أكمان. الأخير ذو قصة لافتة هو الآخر، بدأت مع أحداث «الطوفان». اليهودي الأميركي صارع وكافح وحارب لمحاسبة رئيسة «جامعة هارفارد» السمراء كلودين غاي وطردها من منصبها لأنّها لم تؤيّد قتل الفلسطينيين بما يكفي (للمعلومة هي أوّل امرأة وأوّل شخص أسمر يتولّى هذا المنصب الكبير). لم يكتفِ ويليام بيل أكمان بذلك، بل كان وراء اتهامها بأنّها انتحلت رسالتها للدكتوراه. استقالت غاي، فرح أكمان وزوجته بـ «الانتصار». مع ذلك؛ لم يتوقف أكمان عن انتقاد مجلس إدارة «جامعة هارفارد»، أكمان وتغوّله.

> **غرّد نورمان فنكلستين قائلاً: «ويليام أكمان يقول: اليهود لا يسرقون، فقط الملوّنون يفعلون ذلك»**

بعد أيام، فجّرت مجلة «بيزنس إنسايدر» المفاجأة بأن أوكسمان نفسها قد قامت بسرقة أدبية في رسالتها للدكتوراه، لا بل إنها نشرتها ونسبتها إلى نفسها، وهو الاتهام نفسه الذي سوّق له أكمان الزوج حول كلودين غاي. اللافت أن أوكسمان اعترفت تقريباً بأنّها فعلت ذلك، مشيرة إلى الصفحات التي كانت المجلة قد أفادت بهذه السرقة الأدبية الموصوفة، فيما غاي التي استقالت من منصبها وتعرّضت لسلوك مشابه لصيد الساحرات، لم تعترف أو تقبل نهائياً هذه الاتهامات التي قد يصار إلى التأكد منها أو نفيها لاحقاً.

لاحقاً، دافع أكمان عن زوجته أوكسمان بالقول إن ما حصل هو «جزء من إنسانيتها، أي إنّها تخطئ» ضمن تغريدة على منصّة «أكس». امتلك أكمان الوقاحة حتى لنقاش مقالة «بيزنس انسايدر»، والتعليق عليها ضمن تغريدة أخرى، مشيراً إلى أنّ زوجته قد أعطيت 90 دقيقة فقط للدفاع عن نفسها أمام مقال يتهمها بالسرقة الأدبية، فيما كلودين غاي حظيت بأسابيع كي تقوم بذلك، ذلك أنّ «هارفارد» هددت بمقاضاة «نيويورك تايمز» التي نشرت الاتهامات التي وجّهت إلى غاي. لاحقاً شارك أكمان تغريدة نشرها الكاتب الأميركي اليميني كريستوفر روفو يشير فيها إلى أنّ «الهجوم على أوكسمان جاء لأنها زوجتك». ظل أكمان يمارس جميع ألعاب السوشال ميديا ضمن منطق إضاعة الوقت وخلق تفاصيل هامشية ومقارنات من شأنها تمييع القضية وتسخيفها. مثلاً أشار في تغريدة إلى أنّ «دليل النزاهة الأكاديمية لـ «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» لم يتطلب الاستشهاد أو حتى ذكر ويكيبيديا حتى عام 2013، بعد أربع سنوات من كتابة نيري أطروحتها واستخدام ويكيبيديا لتعريفات 15 كلمة و/ أو مصطلح». طبعاً حظي أكمان بدعم كثيرين، أبرزهم بالتأكيد إيلون ماسك، صاحب منصة «أكس» الذي اكتفى بجملة من كلمتين بالإنكليزية: «أنا أنصح بأن ترفع دعوى قانونية». اللافت أنّ أكمان أشار أيضاً إلى أنّ القصة التي نشرتها «بيزنس إنسايدر» لم تقبلها أربع أو خمس مؤسسات إعلامية. طبعاً علل الأمر بأنها «أي القصة المنشورة ــ لا تراعي الدقة أو الموضوعية. هو لم يشر إلى المؤسسات بالتأكيد، ولكنه كان يلوّح بالعصا الغليظة لجميع المؤسسات المشابهة بأنّه سيلاحقها لو أنّها فكّرت في القيام بذلك.

أستاذ العلوم السياسية الأميركي اليهودي المناهض للصهيونية نورمان فنكلستين غرّد حول الأمر قائلاً: «أكمان يقول: اليهود لا يسرقون، فقط الملوّنون يفعلون! كان الملياردير اليهودي ويليام أكمان غاضباً من معارضة طلاب «جامعة هارفارد» للإبادة الجماعية في غزة. لقد كان غاضباً لأنّ رئيسة «جامعة هارفارد» كلودين غاي لم تقمع حق الطلاب في التعديل الأول في التعبير والتجمع. ثم طالب بإقالة غاي لأنها ارتكبت سرقة أدبية. عندما قال ملياردير يهودي بأن الرئيسة السوداء لـ «جامعة هارفارد» يجب أن ترحل، ذهبت. لكن بعد ذلك تم اكتشاف أن زوجة أكمان، وهي ملازم سابق في سلاح الجو الإسرائيلي، إسرائيلية المولد، ارتكبت سرقة أدبية. أكمان يقفز الآن بجنون. يُفترض فقط أن يعاقب الملوّن على تهمة الانتحال. يهدد أكمان الآن بفضح الانتحال بين أعضاء هيئة التدريس في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» (حيث تدرس زوجته). أنا شخصياً أشعر بالارتياح لأن أكمان لم يأمر زوجته بإسقاط قنابل تزن 2000 رطل على المعهد». سخرية فنكلستين لم تكن تستهدف أكمان وحده، بل هي أقرب إلى السخرية من كل هذه الحالة الشديدة التوحّش التي باتت تسيطر ليس فقط على الوجه الإعلامي، بل أيضاً الثقافي والحضاري للغرب بقده وقديده. الإعلامية الأميركية كيم أيفرسون، مقدمة برنامج «كيم أيفرسون شو» كتبت في ردّ على تغريدات أكمان: «كانت زوجتك أستاذة، وهي الآن رائدة أعمال بسبب عملها الأكاديمي. من المحتمل أن تستمر دعوتها للتحدث أو عرض وظائف عليها بسبب عملها الأكاديمي. لقد كنت تلاحق العمل الأكاديمي للناس، ومن العدل أن يطلب منك الناس تطبيق معيار التدقيق نفسه على الجميع بمن في ذلك زوجتك».

مورست ضغوط صهيونية لإقالة رئيسة «جامعة هارفارد» كلودين غاي

غوغائيون وانتهازيون

شنّت رئيسة «جامعة هارفارد» المستقيلة كلودين غاي هجوماً على الذين وقفوا وراء إجبارها على التنحي من منصبها في الجامعة. وأوردت في مقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأسبوع الماضي بأنها «طُعنت في شخصيتي وذكائي، وحامت الشكوك حول التزامي بمحاربة العداء للسامية»، مشيرة إلى أنّ بريدها الخاصّ طفح بالشتائم والقدح وبتهديدات القتل. واستقالت غاي من منصبها عقب تعرضها لضغوط وانتقادات بسبب اعتبارها التظاهرات ضد إسرائيل داخل الحرم الجامعي ضمن نطاق «حرية التعبير». ووصفت الذين مارسوا الضغوط لاستقالتها بأنّهم مجموعة «غوغائيين وانتهازيين» يقوّضون مُثُل «جامعة هارفارد» المتمثلة في التميز، والانفتاح، والاستقلالية، والحقيقة، ويستهدفون المجتمع الأكاديمي والعلمي ضمن حرب أوسع لا تنحصر بغاي.

الأخبار
al-akhbar
الخميس 11 كانون الثاني 2024 العدد 5104

صورة وخبر

مع وصول مسلسل «التاج» إلى نهايته بعرض الموسم السادس أخيراً على نتفليكس، تقيم دار «بونهامز» اللندنية في السابع من شباط (فبراير) المقبل مزاداً لبيع مجموعة من القطع التي ظهرت في العمل الدرامي التاريخي الذي غاص في كواليس العائلة المالكة البريطانية في عهد الملكة إليزابيث الثانية. قبل هذا التاريخ، سيكون الجمهور على موعد مع معرض مجاني في شارع نيو بوند في «مدينة الضباب» للاستمتاع بـ 450 قطعة، تأمل نتفليكس وشركة الإنتاج Left Bank Pictures ببيعها مقابل أكثر من 1.27 مليون دولار أميركي، ستذهب لإنشاء برنامج جديد لطلّاب السينما في «المدرسة الوطنية للسينما والتلفزيون»، يُسمّى «منحة لفت بانك بيكتشر ـ ذا كراون». إلى جانب الملابس والأكسسوارات والمركبات وغيرها، يتضمّن المعرض الذي ينطلق اليوم حتى الخامس من شباط (فبراير)، النسخة الوحيدة في العالم من العربة الذهبية الأيقونية Gold State Coach، التي تقدّر «بونهامز» بأنّها ستُباع لقاء مبلغ يصل إلى 65 ألف دولار. (جاستين تاليس ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليل

لا أدري لماذا، لكنني كنتُ أقرأ في المجموعة الكاملة لمؤلّفات أحمد الشقيري. ربما لأنّني أفكّر كثيراً هذه الأيام في تاريخ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة وتاريخ قادتها. تعرّض الشقيري للكثير من الذمّ والتقريع في زمانه، وخصوصاً بعد صعود حركة «فتح». حمّلوه مسؤوليّة الهزيمة في عام 1967، واتهمه العدوّ، كَذِباً، بأنّه هدّدَ برمي اليهود في البحر (عدوّنا وقح ويختلق أقوالاً وينسبها إلينا، وأمر العمليّات للقوات الجويّة الإسرائيليّة في حرب 1967 دعا إلى رمينا «في الصحراء»). نفى الشقيري التّهمة واعتزل الحياة السياسيّة بعد تسلّم عرفات منظمة التحرير. تفرّغ للكتابة بعدما كان متفرّغاً طوال حياته للخطابة. هناك الكثير من السّاسة الذين وجدوا أنفسهم في مكان لا يصلح لهم. مصطفى طلاس كان يجب أن يكون عنده برنامج تسلية ومنوعات، لا أن يتسلّم وزارة الدفاع. الشقيري كان يصلح كمدير برامج ومذيع في محطة راديو متخصّصة في فلسطين. يؤمن كثيراً بأهمية الكلمة، حتى باتت عنده الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. يزهو كيف أنّه مسح الأرض بغولدا مائير في خطاب. عمل ديبلوماسيّاً لسوريا والسعودية، وكانت له صولات وجولات في الأمم المتحدة (يُخبرك عنها في كتبه). يروي أنّ كل الوفود العربيّة كانت تقاطع أعضاء الوفد الإسرائيلي باستثناء... شارل مالك الذي كان يصرّ على محادثة الإسرائيليّين رغم اعتراض أعضاء الوفود العربيّة (هذا الذي يقولون لنا عنه إنّه كان يدافع عن فلسطين). مات الشقيري حزيناً لأنّه شعر، عن حقّ، أنّه حُمِّل من المسؤوليّة أكثر مما استحقّ. كان أداة توفيق بين السعودية ومصر، وكان قريباً من النظامَيْن. صحيح أنّ له خطاب مهزلة في الأردن قبل أيام من النبكة، لكن هل إنّ معصية الشقيري أكبر من معصية عرفات الذي يتحمّل المسؤوليّة الكبرى عن هزيمة عام 1982، وهو الذي دفع ثمن رهانه على صدّام في عام 1990، وهو الذي قاد المنظمة إلى تهلكة أوسلو؟ ليست هذه دعوة إلى إنعاش ذكرى الشقيري، لكن متى يقرأ كلّ الشعب الفلسطيني كتاب محمد دلبح «ستون عاماً من الخداع»، عندها، نفكّ عن ظهر الشقيري كثيراً، لا قليلًا.

مفكرة

«جميلة» جنكيز آيتماتوف تحطّ في الباشورة

في إطار «نادي الكتاب» باللغة العربية، تدعو «جمعية السبيل»، الخميس المقبل، إلى مناقشة «جميلة» للكاتب القرغيزي. السوفياتي جنكيز آيتماتوف (1928 ـ 2008/ الصورة) في «مكتبة بلديّة بيروت العامة» (الباشورة). العمل الصادر بالعربية في عام 2014 (ترجمة هفال يوسف ـ دار الساقي)، يعتبر من كلاسيكيات الرواية العالمية، ويحكي عن الحبّ بأبهى صوره. الحكاية التي وصفها الشاعر الفرنسي لوي أرغون حين نقلها إلى الفرنسيّة بأنّها «أجمل قصّة حبّ في العالم»، تدور في قرية صغيرة في الجمهوريّة القرغيزية أثناء خضوعها للحكم السوفياتي.

مناقشة رواية «جميلة»: الخميس 18 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ «مكتبة بلديّة بيروت العامة» (الباشورة ـ بناية الدفاع المدني/ ط 3). للاستعلام: 01/667701

غادة وإيدي والأصدقاء: موسيقى من أجل الإنسانية

تحت شعار «لنتذكّر ونكتشف»، يقدّم مهرجان «الجامعة الأميركية في بيروت» لـ «برنامج زكي ناصيف الموسيقي» لعام 2023 ـ 2024 حفلة بعنوان «موسيقى من أجل الإنسانية» في قاعة «أسمبلي» في حرم الـ AUB في شارع بليس مساء 26 كانون الثاني (يناير) الحالي. تحيي الأمسية السوبرانو اللبنانية غادة غانم (الصورة) وعازف الغيتار إيدي دورليان، بمرافقة فرقة Les Musaïques Ensemble المؤلّفة من الموسيقيين: ماري آنج دورليان (غيتار)، وأليس فرحات (فلوت)، وفريد رحمة (Recorder)، وشادي إسبر (عود)، ولبنان عون (إيقاع). إضافة إلى أعمال غانم الأصلية، تتخلّل النشاط مختارات من الأعمال اللاتينية من الإكوادور والأرجنتين وغيرهما، إلى جانب الفولكلور الإسباني والمكسيكي والفنزويلي، فضلاً عن أعمال عربية لزكي ناصيف، والأخوين رحباني، وزياد الرحباني، وسيد درويش.

حفلة «موسيقى من أجل الإنسانية»: الجمعة 26 كانون الثاني 2024 ـ الساعة الثامنة مساءً ـ قاعة «أسمبلي» في حرم «الجامعة الأميركية في بيروت» (شارع بليس). البطاقات متوافرة في «مكتبة أنطوان» وعلى موقعها الإلكتروني.

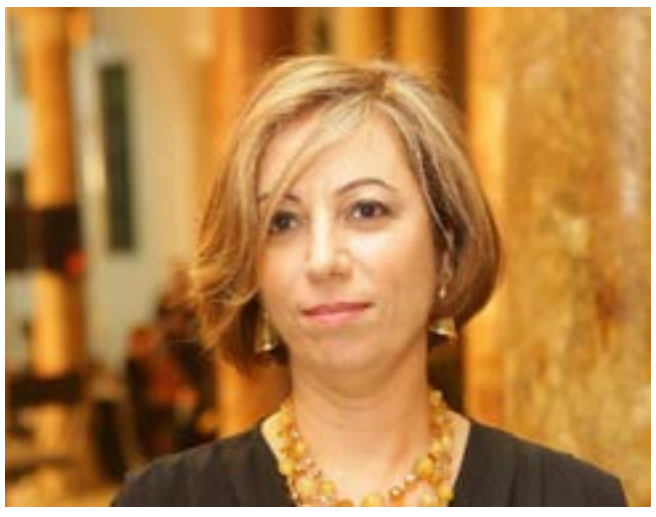

محمد سويد... يرقص «تانغو الأمل»

ضمن مجموعة الأفلام التي تؤمنها «أفلامنا» في الشهر الحالي تحت عنوان «2023: نظرة على عامٍ مضى»، تدعو المنصة الإلكترونية إلى مشاهدة شريط «تانغو الأمل» (1998 ـ 68 د) للناقد والمخرج اللبناني محمد سويد (1959 ـ الصورة) بدءاً من 25 كانون الثاني (يناير) الحالي. العمل عبارة عن رحلة شخصية عاطفية، يزور عبرها سويد الحب والسينما وبيروت أثناء الحرب الأهلية وبعدها في محاولته إعادة بناء البقايا المبعثرة لحياة متعطّشة للشغف. وهو المتأثّر بالمخرج الفرنسي جان روش، وبالأميركي فريدريك وايزمان، وبجيل دولوز وفلسفته السينمائية.

فيلم «تانغو الأمل»: بدءاً من الخميس 25 كانون الثاني 2024 على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
03 / 828381 ـ 01 /666314ـ15
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com